



مجلة فصلية محكمة تصدرها كلية
التربية للعلوم الإنسانية - جامعة كركوك



مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية

آذار 2025 - المجلد 20 - العدد الأول - الجزء الأول

مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية

آذار 2025 - المجلد 20 - العدد الأول - الجزء الأول

مجلة فصلية صادرة من
كلية التربية للعلوم الإنسانية
جامعة كركوك

issn 1992 - 1179

العنوان البريدي
العراق / كركوك / جامعة كركوك
صندوق البريد: 2281 والرمز البريدي: 52001



مَجَلَّةُ جَامِعَةِ كَرْكُوكَ لِلدِّرَاسَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ

آذار المجلد 20 - العدد الاول - الجزء الاول

مجلة فصلية صادرة من كلية التربية للعلوم الإنسانية
جامعة كركوك

issn 1992 - 1179

العنوان البريدي
العراق / كركوك / جامعة كركوك
صندوق البريد: 2281 والرمز البريدي: 52001

E. mail

kujhs@uokirkuk.edu.iq

Editor

Prof. Dr.

Murad Ismael Ahmed Naftache

آذار 2025



أعضاء هيئة التحرير

الاسم	التوقيع
١. د. مراد إسماعيل احمد	رئيس هيئة التحرير
١. د. نوفل حمد خضر	مدير هيئة التحرير
١. د. سهيلة طه محمد	عضو هيئة التحرير
١. د. نجيب محمود أبو كركي	عضو هيئة التحرير
١. د. صفية جابر عيد	عضو هيئة التحرير
١. د. محمود شاكر مجيد	عضو هيئة التحرير
١. د. فهد عباس سليمان	عضو هيئة التحرير
١. د. يوسف محمد عيدان	عضو هيئة التحرير
١. د. نجات دميم	عضو هيئة التحرير
١. د. مصطفى التون	عضو هيئة التحرير
١. م. د. محمد علي شريف	عضو هيئة التحرير
١. م. د. كامل عبد القادر حسين	عضو هيئة التحرير
١. م. د. ماهية محسن حسن	عضو هيئة التحرير
١. م. د. ذكرى عبد الحافظ عبد اللطيف	عضو هيئة التحرير
١. م. د. خالد احمد هواس	عضو هيئة التحرير
١. م. د. حمدي لطيف خير الله	عضو هيئة التحرير
١. م. د. علي هادي حسن	عضو هيئة التحرير
١. م. د. سيروان سمين احمد	عضو هيئة التحرير
١. م. د. عز الدين صابر محمد	عضو هيئة التحرير
١. م. د. مشتاق علي الله ويردي	عضو هيئة التحرير
١. م. د. فلاح صلاح الدين مصطفى	عضو هيئة التحرير
١. م. د. محمد نجم الدين انجه	عضو هيئة التحرير
١. م. د. زينب عصمت صفاء الدين	عضو هيئة التحرير

مقدمة

يشرفني أن أقدم لكم هذه المقدمة التي تسلط الضوء على الدور الحيوي والمهم للبحوث التي يقدمها الباحثون للمجلة، والتي تسهم بشكل فاعل في تعزيز وتطوير مجالات الدراسات الإنسانية. إن المجلة تهدف إلى توفير منصة علمية رائدة لنشر الأعمال الأكاديمية التي تتناول قضايا حيوية في مختلف فروع العلوم الإنسانية، بما في ذلك الفلسفة، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، وعلم النفس، واللغة، والتاريخ، والفنون، وغيرها.

إن الأبحاث المقدمة للمجلة ليست مجرد نتائج لدراسات علمية، بل هي محطات فكرية تعكس تطور المفاهيم والنظريات في هذه المجالات. تعمل هذه الدراسات على طرح حلول للمشاكل المعاصرة، وفهم الظواهر الإنسانية في سياقاتها المختلفة، كما تساهم في تقديم رؤى جديدة لتطوير المجتمع وتعزيز الوعي الثقافي والعلمي.

إن الدور الكبير لهذه البحوث لا يتوقف عند نشر المعرفة فقط، بل يتعداه إلى تحفيز التفكير النقدي والإبداعي، ودعم الجهود الأكاديمية في بناء قاعدة معرفية متينة تُسهم في تحريك عجلة التغيير والتطور في المجتمعات الإنسانية. ولذلك، فإننا نعتبر هذه البحوث أداة أساسية في تطوير الفكر الإنساني، ودعم المساعي المستمرة لتحسين جودة الحياة البشرية عبر أبعادها المختلفة.

نتطلع في المجلة إلى استقبال مزيد من الدراسات الرصينة التي تثرينا وتوسع آفاقنا العلمية، مؤمنين بأن هذه الإسهامات العلمية هي حجر الزاوية في بناء مستقبل أكثر إشراقاً في مجال الدراسات الإنسانية.

رئيس هيئة التحرير

١. د. مراد إسماعيل احمد

شروط وقواعد النشر في مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية

1. تسلم نسخة الكترونية من البحث عبر الموقع (<https://kujhs.uokirkuk.edu.iq>) تحت برنامج Microsoft Word بصيغة doc او بصيغة .dox.
2. يطبع البحث بواسطة الحاسوب بمسافات واحدة بين الأسطر شريطة أن لايزيد عدد صفحاته عن 25 خمس وعشرين صفحة وبواقع (8000 الى 10000) كلمة، ونوع الخط Simplified Arabic بما في ذلك الجداول، مع تنسيق محدد مسافة 1.5، خط بحجم 14، على ورق A4. للبحوث الخاصة باللغة العربية، يُكتب البحث بخط (Times New Roman) للغة الإنجليزية و التركية بحجم خط (14) على ورق مقاس (A4). اما بالنسبة اللغة الكوردية فونت كوران Kurdfonts.
3. تقديم سيرة علمية مختصرة للباحث أو الباحثين مرفقة مع البحث وتكون منفصلة.
4. تكتب أسماء الباحثين الثلاثية باللغة العربية والإنجليزية كما تذكر عناوين وظائفهم الحالية ورتبتهم العلمية.
5. إقرار من المؤلف يؤكد أن البحث لم يسبق نشره وليس قيد النشر في مجلة أخرى.
6. العناوين الرئيسية والفرعية تستعمل داخل البحث لتقسيم أجزاء البحث حسب أهميتها وبتسلسل منطقي وتشمل العناوين الرئيسية: عنوان البحث، الملخص، الكلمات الدالة، المقدمة، إجراءات البحث، الشرح، الاستنتاج، المراجع.
7. يرفق مع البحث ملخص باللغة العربية وباللغة الإنجليزية على أن لا تزيد كلمات الملخص عن (250) كلمة.
8. تكتب بعد الملخص الكلمات الدالة للبحث.
9. تطبع الجداول والأشكال والخرائط داخل المتن وترقم حسب ورودها في البحث وتزود بعناوين ويشار إلى كل منها بالتسلسل.
10. يجوز نشر البحث إذا كان مستقلاً من أطروحة أو رسالة دكتوراه أو ماجستير، بشرط ألا تكون هذه الرسائل منشورة أو مقبولة للنشر، ويجب الإشارة إلى هذا في الصحيفة الأولى وقائمة المراجع، والإفصاح عن ذلك في الإقرار والتعهد.

11. يلتزم الباحث بدفع النفقات المالية المترتبة على إجراءات التقويم في حال طلبه سحب البحث ورغبته عدم متابعة إجراءات النشر.
12. يمنح الباحث مدة أقصاها ثلاثة أشهر لإجراء التعديلات على بحثه إن وجدت ومن حق المجلة بعد ذلك إلغاء الملف البحثي تلقائياً في حال تجاوز المدة المذكورة أعلاه.
13. التوثيق (قائمة المراجع)
 - أ. يُشترط اتباع أسلوب الكتابة وفقاً لمعايير APA النسخة السابعة (الجمعية الأمريكية لعلم النفس)، ويجب الالتزام بالدقة في الاستشهادات وتنسيق القائمة المرجعية وفقاً لهذه المعايير، لضمان الوضوح والتناسق في تقديم البيانات والمعلومات العلمية.
 - ب. يشار إلى المراجع في المتن بالاسم الأخير للمؤلف وسنة النشر والصحيفة، مثال: علي عبد عباس العزاوي (العزاوي، 2008: 214) أو (العزاوي، 2008).
 - ت. يجوز في بحوث علوم القرآن والتأريخ الإسلامي توثيق المراجع من خلال تهميش المراجع باستعمال الأرقام المتسلسلة بين قوسين هكذا (1) ، (2) ، (3) وتبين في آخر البحث تفاصيل المراجع حسب تسلسلها وتوضع قبل قائمة المصادر والمراجع.
 - ث. توثق المصادر والمراجع في قائمة واحدة في نهاية البحث وترتب هجائياً حسب الاسم الأخير للمؤلف مثل:
(اسم العائلة، الاسم الأول للمؤلف، (سنة النشر)، عنوان الكتاب، رقم الطبعة، مدينة النشر، در النشر)، مثال:
شحادة ، نعمان 2011، التحليل الإحصائي في الجغرافية والعلوم الاجتماعية، عمان - الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع.
 - ج. أما الدوريات: فيبدأ بذكر الاسم الأخير للمؤلف، ثم بقية الاسم كاملاً، ثم توضع سنة النشر بين حاصرتين. ثم عنوان البحث. ثم اسم المجلة غامق، ثم مكان صدورها، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ثم أرقام الصفحات.
14. يستشهد الباحث ببحثين على الأقل منشورين في مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية
15. عمل استلال للبحث في مركز الحاسبة الصادر من رئاسة الجامعة.

16. على الباحث دفع أجور النشر البالغة: (100.000) مائة ألف دينار عراقي وإذا زاد عدد الصفحات عن (25) خمس وعشرين صحيفة فسوف يتم استيفاء الأجر بواقع (5.000) خمسة آلاف دينار لكل صفحة.

17. تجري هيئة تحرير المجلة التقييم الأولي للبحث، ثم يُعرض على محكمين من ذوي الخبرة العلمية في مجال التخصص، وتلتزم المجلة بإخطار الباحث بالقرار النهائي بشأن الموافقة على النشر من عدمها على أن يلتزم الباحث بإجراء التعديلات التي قد يطلبها المحكمون من أجل إجازة البحث أو الدراسة للنشر في المجلة.

18. ترسل البحوث وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة الى موقع المجلة.

فهرست البحوث المنشورة بحوث علوم التربية والنفسية

ت	عنوان البحث	الباحث	رقم الصفحة
1	أثر استراتيجيات معالجة المعلومات لدى طالبات المرحلة الثالثة في قسم اللغة العربية بمادة طرائق التدريس وتنمية تفكيرهن المنظومي	م. م. آيه حسن هادي البياتي م. م. هشام عبد رميض المفرجي	40 - 1

بحوث الجغرافية

ت	عنوان البحث	الباحث	رقم الصفحة
1	الخصائص المورفومترية لحوض وادي الرمان في الهضبة الغربية من محافظة النجف باستعمال نظم المعلومات الجغرافية GIS	م. د. حمزية ميري كاظم	68 - 41
2	التداخل والتكامل الزمني في الدراسات الجغرافية	م. م. أسماء حمد سلطان أ. د. كمال عبدالله حسن	96 - 69

بحوث علوم القرآن

ت	عنوان البحث	الباحث	رقم الصفحة
1	تعارض الحديث المرسل، والمسند، الحكم والأثر: دراسة حديثة	م. د. أحمد كريم يوسف	132 - 97
2	الكلبيات الفقهية للإمام المقري دراسة تطبيقية في الحدود	طالبة ماجستير / سميره عبدالله محمود أ. د. دلشاد جلال محمد	174 - 133
3	مُرّة الهمداني وآرائه التفسيرية	أ. م. د. محمود ناصر زوراو	197 - 175
4	ضمان المتسبب في الفقه الإسلامي	أ. م. د. بكر عباس علي	214 - 198
5	النور البارق في مسألة القياس مع الفارق وبعض من تطبيقاتها الفقهية	أ. م. د. جسام محمد عبدالله احمد المشهداني	241 - 215

بحوث التاريخ

ت	عنوان البحث	الباحث	رقم الصفحة
1	الدور الاعلامي للمرأة في كركوك (1951-1979)، دراسة تاريخية	طالبة ماجستير / شيماء حسين رشيد أ. د. دلشاد عمر عبدالعزيز	265 - 242

2	الجدل السياسي بين العناصر العربية وابي مسلم الخراساني	أ.م.د. علي حسين علي	306 - 266
3	صدى التطورات السياسية في كردستان - العراق في ضوء صحيفة (اطلاعات) الإيرانية ١٩٧٠ - ١٩٧٥	أ.م.د. فاخر حسن يوسف	339 - 307
4	موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية 1934-1963 دراسة تاريخية سياسية	م.د. سالار عبدالكريم فندي	378 - 340
5	تطور الحركة العمالية في بريطانيا 1800-1852	م.د. أحمد عبود عبدالله	398 - 379
6	السلطان صلاح الدين يضع حداً للفوضى السياسية والاجتماعية في مصر وبلاد الشام بتوحيد الجبهة الإسلامية وتحرير بيت المقدس (دراسة تاريخية)	طالب ماجستير/ عثمان ياسين هلال أ.م.د. علي سلطان عباس محمد	436 - 399
7	علماء علوم القرآن الوافدين إلى المدينة المنورة من خلال كتاب سير أعلام النبلاء للذهبي (ت 748هـ - 1347م)	طالب ماجستير/ شهاب أحمد غافل أ.م.د. أميد أسعد عمر	489 - 437
8	الأزمات السياسية للخلافة العباسية ومعالجتها خلال العصر العباسي الأول (132-247هـ / 749-861م)	طالبة ماجستير/ هند محمد صالح يوسف أ.م.د. جمعة عبد الله ياسين	517 - 490

بحوث اللغة الانكليزية

ت	عنوان البحث	الباحث	رقم الصفحة
1	دراسة عن الغموض في قصة إرنست همنغواي "والدي العجوز"	م.م. أحمد حمد كريم حميد	537 - 518
2	ترجمة نماذج مختلفة من الايات القرآنية للتعبير الجامعة	م.م. علاء مجرن عليوي م.د. حسين خلف نجم	553 - 538

بحوث اللغة الكردية

ت	عنوان البحث	الباحث	رقم الصفحة
1	فاعلية المزج المفهومي في التفسير الدلالي للمصطلحات الاصطلاحية الكردية	أ.م.د. كزأل جهابخش محمد أ.م.د. سلام رحيم رشيد أ.د. دارا حميد محمد	577 - 554
2	الصورة الشعرية في النصوص الشعرية لأزاد صبحي	د. هژار فقی سلیمان حسین	604 - 578
3	الإدراك بالحواس في اللغة الكردية: الحقل الدلالي المعجمي للحواس الخمس نموذجاً	أ.م.د. ببيستون ابو بكر علي أ.م.د. جوانه احمد حمه حسن	632 - 605
4	مشكلات المرأة في رواية "لعنة نوبهاران" لبختيار علي	م.د. آشتي حسين عارف	650 - 633

5	نشأة تعليم الأبجدية الكردية ودور إبراهيم أمين بالدار في تطويرها	د. شادمان سالار نريمان اغا	651 - 671
---	---	----------------------------	-----------

بحوث اللغة التركية

ت	عنوان البحث	الباحث	رقم الصفحة
1	العراق - تقييم أسماء المواقع السكنية بمنطقة أربيل من منظور علم الفولكلور	م. د. نازناز بهجت توفيق	672 - 693
2	تحليل قصيدتي "جماليم" و"أحببت العيش" لكمال البياتلي	أ. م. د. كوران صلاح الدين شكر	694 - 713

بحوث متفرقة

ت	عنوان البحث	الباحث	رقم الصفحة
1	التطورات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية في عهد الملك فهد بن عبد العزيز ال سعود (1982-2005)	م. م. ياسين رشيد فقي احمد	714-741
2	رؤية الكمال ابن الهمام لمقصد التكافل الاجتماعي في كتابه فتح القدير - باب الزكاة - دراسة فقهية	أ. م. د. صالح ياسين عبدالرحمن	742-759
3	عالم بلا ملك: الفوضى السياسية وتقنيات العالم الأوسط في سلسلة البرج المظلم لستيفن كينغ	م. م. طيب عبدالرحمن عبدالله أ. د. زانيار فائق سعيد	760-785
4	استخدام انموذج نيدهام في تدريس المعادلات واثره في التحصيل وتنمية مهارت التعلم اليقظ لدى طلاب الصف الثالث المتوسط في مادة الرياضيات	م. م. حسين سمير معروف كوبرلو	786-811
5	تحليل الخصائص التوزيعية والنقطية لصناعة الخشب والألمنيوم في مدينة كركوك مع التوقعات المستقبلية	طالبة ماجستير/ سلوى علي فاضل أ. م. د. ماهية محسن حسن	812-832



*Kirkuk University Journal
of Humanities Studies*
مَجَلَّةُ جَامِعَةِ كَرْكُوكَ لِلدِّرَاسَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ



<https://kujhs.uokirkuk.edu.iq>

DOI: 10.32894/1992-1179.2025. 20.01.01.11

Date of research received 21/11/2024, Revise date 22/12/2024 and accepted date 24/12/2024

**Reverberation of the Political Developments in Iraqi Kurdistan in the
Iranian Ettela'at Newspaper (1970-1975)
Assist. Prof. Dr. Fakher Hassan Yousef**

Abstract

The current paper, entitled "Reverberation of the Political Developments in Iraqi Kurdistan in the Iranian Ettela'at Newspaper (1970-1975)", presented valuable information concerning the accompanied events in Iraq, including the September Revolution (1961-1975). The paper deals with the history of granting autonomy to the Kurds during the period of the Arif brothers (1963-1968) and then the Baath period until the year (1970). The dialogue between the Kurds and successive governments was continuous and culminated in the signing of the agreement between the Kurds led by Mullah Mustafa Barzani and the Iraqi government headed by Iraqi President Ahmed Hassan al-Bakr. One of its important points was granting autonomy to the Kurds. Nonetheless, and due to several reasons, such as the failure to conduct a population census for the city of Kirkuk, not letting the Iraqi Kurdistan Democratic Party to join the National Progressive Front, among others, a dispute broke out between the two parties, which led to the outbreak of war again between them in 1974. Hence, because of signing the 1975 Algiers Agreement on the 6th of March between Iraq and Iran, the September Revolution had come to end.

Keywords: September Revolution, Kurdish movement, March Agreement, Kirkuk, Ettelaat newspaper.

صدى التطورات السياسية في كردستان - العراق في ضوء صحيفة (اطلاعات) الإيرانية

١٩٧٥ - ١٩٧٠

أ. م. د. فاخر حسن يوسف*

الملخص

يتناول هذا البحث والموسوم ب (صدى التطورات السياسية في كردستان - العراق في ضوء صحيفة اطلاعات الإيرانية ١٩٧٥ - ١٩٧٠)، فقد تابعت الصحيفة مواكبة أحداث العراق ومنها ثورة أيلول (1975-1961) ووثقتها بمعلومات قيمة، وتناول البحث مطالبة الكورد بالحكم الذاتي في عهد الأخوين عارف (1968-1963)، ومن ثم في فترة البعث حتى ١١ آذار ١٩٧٠، وكان الحوار بين الحركة

* جامعة زاخو، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ fakhir.yousif@uoz.edu.krd

الكوردية والحكومات العراقية المتعاقبة مستمراً، وتكلل بتوقيع اتفاقية 11 آذار بين الكورد بقيادة الملا مصطفى البارزاني والحكومة العراقية برئاسة الرئيس العراقي الاسبق أحمد حسن البكر (١٩٦٨-١٩٧٩). وكانت إحدى نقاط تلك الاتفاقية المهمة منح الحكم الذاتي للكورد، ولكن لعدة أسباب منها عدم إجراء تعداد سكاني لمدينة كركوك، وعدم انضمام الحزب الديمقراطي الكوردستاني العراقي إلى الجبهة الوطنية التقدمية وغيرها، أن نشب الخلاف بين الطرفين ما أدى إلى اندلاع الحرب مجدداً بينهما عام 1974، وقد كان إبرام اتفاقية الجزائر في 6 مارس 1975 بين العراق وإيران السبب الرئيس الذي أدى إلى انهيار ثورة أيلول (1961-1975).

الكلمات الدالة : ثورة أيلول ، الحركة الكوردية، اتفاقية آذار ، كركوك، صحيفة اطلاعات.

المقدمة

كتبت عن ثورة أيلول الكوردية الكثير من المقالات والدراسات في الصحافة العراقية وصحافة الدول المجاورة ودول العالم، ولا شك أن ثورة أيلول تحمل في أحداثها، ومجرياتها ، خصوصية ، وأهمية بارزة في تاريخ الكورد المعاصر، وتعد صحيفة اطلاعات الإيرانية إحدى المصادر التي أولت تلك الثورة أهمية كبيرة، إذ تابعت أحداثها بالتحليل والدراسة من خلال محرريها، ومراسليها، ومحلليها، وتعد اطلاعات أقدم صحيفة في عصر الطباعة في طهران (سعيد ، 2017، ص206)، وأن العدد الأول لهذه الصحيفة صدر في 11 تموز 1926 وعلى الرغم من أنها كانت تابعة للحكومة منذ بداية إصدارها خلال مرحلة البحث، إلا أنها نشرت معلومات قيمة عن الكورد.

وقد اقتضت المعلومات المتوفرة بتقسيم البحث إلى أربعة مباحث : تناول المبحث الأول (تطورات الحركة الكردية في العراق ومطالبها) بالحكم الذاتي في عهد حكم الأخوين عارف (1966-1968) وتناول المبحث الثاني اتفاقية 11 آذار 1970 وأهم النتائج التي نجمت عن الاتفاقية، والتي عدت مرحلة جديدة في تاريخ الشعب الكوردي في كوردستان العراق، بينما تطرق المبحث الثالث إلى التعداد السكاني في مدينة كركوك، أما المبحث الرابع فقد أشار إلى العلاقات بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والجبهة

الوطنية التقدمية العراقية من خلال صحيفة اطلاعات. وأخيراً أرجو أن يسهم البحث في إعطاء صورة حول تعامل الصحيفة مع تلك القضية.

المبحث الأول: تطورات الحركة الكردية في العراق مطالبا (1963- 1968)

كان من أولويات المطالب الكردية من حكومة عبدالكريم قاسم 1958 - 1963 والتي قاتلوا من أجلها مطالبتهم بمسألة الحكم الذاتي، وكان هذا المطلب أكبر معضلة تواجه حكومة قاسم (روزنامه اطلاعات، شماره 10875، 20 اغسطس 1962). وكان الزعيم الكردي الملا مصطفى البارزاني قد شارك في الحرب مع قاسم لتحقيق مطالبه، والتي تضمنت الحكم الذاتي الكردي. وتضمنت المطالب أيضاً مشاركة الكرد في أرباح النفط لإعمار للمناطق الكردية، وتشكيل الشرطة الكردية (روزنامه اطلاعات، شماره 11029، 21 فبراير 1963). إلا أن الطرفين لم يتوصلا إلى أية حلول.

تمت الإطاحة بحكومة عبدالكريم قاسم في 8 شباط 1963 بانقلاب قاده حزب البعث والضباط القوميون الناصريون، وشكلوا حكومة العراق المؤقتة، وتسلم رئاسة الجمهورية عبدالسلام محمد عارف (1963 - 1966) ورئاسة الوزراء أحمد حسن البكر (فوزي، 1989، ص 36). وكان الوضع الذي حدث أن الانقلاب تم دون مشاركة الحركة الكردية. وعلى الرغم من ترحيب الكرد بالانقلاب إلا أنهم لم يأملوا منه أملاً كبيراً (علي، 1990، ص 14). وإثر قيام الانقلاب توقف القتال بين الطرفين وذلك للبدء بالمفاوضات لحل القضية الكردية سلمية (محمد، ٢٠٢١، ص ١٤).

بدأت المفاوضات بين الوفد الكردي والحكومة العراقية في بغداد، وتوصل الطرفان إلى نوع من الاتفاق على منح الحكم الذاتي للكورد. إذ كان مطلباً ثابتاً للكورد خلال حربهم التي استمرت 18 شهراً مع قاسم. وحاولت الحكومة العراقية استبدال الحرب مع الكرد في شمال البلاد بالسلام والمصالحة، ومن الطبيعي لم تكن هناك نية لمنح الحكم الذاتي الكامل للكورد (روزنامه اطلاعات، شماره 11033، 27 فبراير 1963). ورأى عبدالسلام محمد عارف وبحسب الصحيفة : أن على الجيش أن ينأى بنفسه عن

الحرب الحتمية مع الكورد، في حين أن حزب البعث والقوميين كانوا يعملون بقوة ضد منح أي حكم ذاتي للكورد (روزنامه اطلاعات، شماره 11032، 25 فبراير 1963).

وقال البارزاني في مقابلة في الأول من آذار ١٩٦٣: "إذا رفضت الحكومة العراقية مطالبه، فسوف يطلب من الكورد خوض الحرب مرة أخرى. وأي شخص يعارض الحكم الذاتي للكورد يكون مصيره مثل قاسم". وأكد البارزاني: "نريد أن نعيش مع الحكومة العراقية الجديدة، وسوف نجري مفاوضات حول مطالب الكورد" (روزنامه اطلاعات، شماره 11035، 2 مارس 1963).

وبحسب التقارير التي وردت في الصحيفة من بغداد كان من المتوقع أن تتضح معالم المفاوضات بين الحكومة العراقية والكورد بشكل مؤكد خلال أيام قليلة. إما أن تقبل الحكومة العراقية مبدأ الحكم الذاتي للكورد من خلال إصدار إعلان رسمي، أو أن الحرب وسفك الدماء ستبدأ من جديد بين الفريقين (روزنامه اطلاعات، شماره 11037، 4 مارس 1963). ومع بدء مفاوضات بغداد لم توافق الحكومة العراقية على إصدار إعلان رسمي ومنح الكورد حكماً ذاتياً في إطار الجمهورية، لكنها أصدرت إعلاناً غامضاً حول أخوة الكورد والعرب، وقالت: إن الحكومة العراقية ستمنح الأخوة الكورد حقوقهم، وكان البارزاني قد قال في وقت سابق: إن قادة حزب البعث أبلغوه أنه إذا دعم الثورة، فإنهم سيعترفون أيضاً بحق الكورد في الحكم الذاتي (روزنامه اطلاعات، شماره 11039، 6 مارس 1963).

وعلى أثر ذلك قدم البارزاني وبحسب صحيفة اطلاعات ثلاثة مقترحات وهي : تشكيل جيش كوردي مستقل، يضم قوات الشرطة، وترسيم حدود المناطق التي يسكنها الغالبية من الكورد، التي تضم الموصل وكركوك، ونقل 70% من أرباح النفط العراقي إلى الحكومة الكوردية المتمتعة بالحكم الذاتي. (روزنامه اطلاعات شماره 11052، 26 مارس 1963). ذكر جلال الطالباني: "أن الأكراد بالإضافة إلى الحكم الذاتي يطالبون برئاسة مركزية وسياسة خارجية مركزية وجيش مركزي. أما الشؤون الأخرى فيجب أن يعالجها مندوبون منتخبون من الشعب الكوردي والعربي". (محمد، ٢٠٢١، ص ١٩).

وأعلن الكورد المطالبون بالحكم الذاتي، أنهم سيرحبون بأي إجراء لمنع تجدد الحرب. وحتى لو هاجمت القوات الحكومية مواقعهم، فسوف يحتجون رسميًا، لأنهم يريدون إظهار حسن نيتهم للحصول على مطلبهم (روزنامه اطلاعات، شماره 11091، 14 مايو 1963). وجرى اشتباكات مع الكورد عقب رفض مطلبهم وقالت الحكومة العراقية أنها مستعدة لقبول نوع واحد فقط من اللامركزية في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المنطقة الكوردية (روزنامه اطلاعات، شماره 11092، 15 مايو 1963).

ذكرت جريدة اطلاعات في 7 تشرين الثاني 1964 بأنها علمت من مصادر موثوقة حسب زعمها أنه تم مؤخراً تشكيل مجلس قيادة الثورة الكوردية في العراق. وانعقد هذا المجلس في الفترة من 9 إلى 17 تشرين الأول 1964 واتخذ الإجراءات اللازمة لضمان الحكم الذاتي للكورد في إطار جمهورية العراق. كما أصدرت لجنة الدفاع عن حقوق الكورد بيانات هاجمت فيها بشدة اتفاقية الوحدة بين العراق ومصر [ميثاق الوحدة الثلاثية بين العراق وسوريا ومصر في ١٧ نيسان ١٩٦٣]، وأشارت إلى أنه في هذه الاتفاقية تم انتهاك حقوق الكورد وأحكام الاتفاقيات الموقعة في شباط 1964 بين الكورد والحكومة العراقية، ولم تؤخذ بنظر الاعتبار (جريدة اطلاعات، شماره 11533، 7 نوفمبر 1964). تجدر الإشارة إلى أنه بعد سقوط طائرة (عبدالسلام محمد عارف) ومقتله في 13 نيسان 1966 وتتصيب شقيقه رئيساً جديداً، لم يحدث تغيير كبير في سياسته، ولم يتم اتخاذ الكثير من الإجراءات فيما يتعلق بالحكم الذاتي.

هذا وقد تولى عبدالرحمن محمد عارفا الحكم بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٦٦ و بعد ثلاثة أيام من توليه للحكم القى خطاباً ولم يرد أي ذكر للحكم الذاتي للكورد في خطابه (روزنامه اطلاعات، شماره 11957، 20 أبريل 1966). ومن ناحية أخرى قال الرئيس العراقي عبدالرحمن عارف خلال حديث له مع نقابة الصحفيين العراقيين بأنه لن يمنح الحكم الذاتي للكورد إطلاقاً وبأنه سيقاقل حتى يتم قمع جميع المتمردين الكورد، كما ونفى الرئيس العراقي كل الشائعات القائلة بأن الحكومة العراقية الجديدة ستمنح الحكم الذاتي

للكورد وقال: إن مسألة منح حق الحكم الذاتي للكورد لم تطرح قط. (روزنامه اطلاعات شماره 11964، 28 أبريل 1966).

والحقيقة أن عبدالرحمن محمد عارف ورث مشاكل ضخمة ظلت لسنوات دون حل، وكانت أهم هذه المشاكل هي قضية الكورد، مع ذلك فقد كان عبدالرحمن أفضل إلى حد ما من أخيه عبدالسلام فيما يتعلق بقضية الكورد، فبعد اختياره رئيساً للجمهورية قال في مقابلة له مع وكالة أنباء الشرق الأوسط في بغداد: "قضية الكورد يجب أن تقوم على أساس حق الحكم الذاتي الذي يضمن الحفاظ على لغة وتقاليد الكورد، والكورد إخواننا، ويؤمنون بالوحدة الوطنية، باستثناء الملا مصطفى البارزاني الذي يعدّ كوردياً انفصالياً" (روزنامه اطلاعات، شماره 12647، 28 يوليو 1968).

المبحث الثاني: اتفاقية 11 آذار لعام 1970 ونتائجها

في 17 تموز عام 1968 تمت الاطاحة بنظام عبدالرحمن عارف في العراق، ووصل حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة بقيادة أحمد حسن البكر ونائبه صدام حسين، وتم طرد ونفي عبدالرحمن عارف من قبل حزب البعث (تريب، 2006، ص 261-262). ولم تقم الحكومة العراقية بأي شيء لحل القضية الكوردية. وإذا ما اتخذت الحكومة خطوة لإزالة شكوك قادة الحركة الكوردية، فمن الممكن أن تكسب ثقتهم، ولكن يمكن أن نأخذ على سبيل المثال الدستور المؤقت الذي تمت الموافقة عليه في أيلول 1968. الدستور الذي يحظر أنشطة جميع الأحزاب السياسية باستثناء حزب البعث الحاكم. وعلى الرغم من إعلان الحكومة رسمياً عن نيتها الاعتراف بحقوقهم الوطنية، إلا أن الدستور الجديد لم يتضمن قوانين محددة للحكم الذاتي الكوردي. وبقيت قضية الكورد قضية حادة في الحياة السياسية في البلاد، وكان فشل الحكومة في حلها أحد الأسباب الرئيسية لعدم استقرار الأوضاع في البلاد (البارزاني، 2002، ص 204-205).

وبحسب هذه التطورات، كان أمام الحكومة العراقية خياران: إما التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الإيرانية أو مع الكورد. وفضل النظام الخيار الأول من أجل ضرب هدفين بسهم واحد، وهو إنهاء الصراع مع إيران وقطع مصدر دعم الحركة القومية الكوردية، ولهذا الغرض ذهب وفد إلى طهران في خريف عام 1969 لإقناع الشاه بالتوقف عن دعم البارزاني مقابل حصوله على تنازلات كثيرة من العراق. وإيران التي كانت في وضع متفوق رفضت هذا العرض. ولهذا السبب كان الخيار الوحيد أمام بغداد هو التوصل إلى اتفاق مع الكورد. وبهذه الطريقة ظلت إيران جهة فاعلة تسعى إلى استغلال القضية الكوردية ضد بغداد. وهكذا جلس الكورد في موقف قوي على طاولة المفاوضات (بينغيو، 2014، ص 53-54). وقد أعطى هذا الوضع للكورد فرصة لتقديم مطالبهم للحكومة العراقية، ولا سيما فيما يتعلق بالحكم الذاتي.

وأخيراً، أدرك الكورد أن النظام العراقي قادر على تلبية مطالبهم. واعتقد الملا مصطفى البارزاني أن الفرصة قد أتحت للكورد للحصول على الحكم الذاتي (سلوغلين، ماريون فاروق وسلوجلين، بيتر، 2003، ص 180).

بدأ البارزاني في أوائل السبعينيات من القرن الماضي بإجراء حوارات جدية مع حزب البعث الحاكم، وكانت هذه الحوارات تجري تارة في بغداد، وتارة في مقر البارزاني في كوردستان. وكانت المفاوضات صعبة إذ شملت على كافة الخلافات بين الطرفين. وأدت هذه المفاوضات إلى صدور بيان من مجلس قيادة الثورة العراقي بيان 11 آذار 1970 كحل للقضية الكوردية، وعدّ هذا الإعلان خطوة تاريخية. كما لا بد من الإشارة إلى الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي ساعدت على مواصلة المفاوضات والوصول إلى تلك النتيجة. ولهذا السبب غير حزب البعث تكتيكاته ضد خصومه وتصالح مع الكورد (السمر، 2012، ص 362-363).

تشير هذه الاتفاقية إلى الاعتراف بالكورد، والاعتراف باللغة الكوردية في المناطق والمدن الكوردية الشمالية، وحرية الكورد في اختيار الوظائف الحكومية، وقبول الطلاب الكورد في الجامعات، والسماح للكورد بالمشاركة في البرلمان والوصول إلى المجلس الوطني العراقي، كما نص هذا الاتفاق على تشكيل وزارتين من أجل إنعاش الوضع الاجتماعي والاقتصادي لمناطق شمال العراق. وهكذا، وبعد سنوات طويلة من الحرب وسفك الدماء، تم حل القضية الكوردية بشكل مؤقت (السمر، 2012، ص 362-363). وكان نص اتفاقية 11 آذار واضحاً جداً وهو أن العراق يتكون من قوميتين رئيسيتين، وأن الكورد شركاء ومتساوون مع العرب بالحقوق. (جلياند، 2012، ص 239-242؛ إيسارد، 2007، ص 134-136). .

أنهت الاتفاقية الحرب التي استمرت تسع سنوات في كردستان العراق. بحسب ما جاء في الاتفاقية، وكان من المتوقع أن يحصل الكورد العراقيون على الحكم الذاتي بحلول 11 آذار 1974 (روزنامه اطلاعات، شماره 14338، 23 فبراير 1974). ألزمت هذه الاتفاقية الحكومة العراقية على تنفيذ بنودها خلال مدة أقصاها أربع سنوات (ماكدوال، 2012، ص 132-133). وأعلن صدام حسين التكريتي، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي، أن الكورد في شمال هذا البلد سيحصلون على الحكم الذاتي الداخلي في عام 1974. وقال التكريتي في مقابلة أجريت معه: إذا تم قبول اقتراح توحيد العراق مع الدول العربية الأخرى (مصر وسوريا) فإن الحكومة العراقية ستمنح الحكم الذاتي للكورد على الفور (روزنامه اطلاعات، شماره 13770، 15 أبريل 1972). وقد أكدت جريدة اطلاعات بأن القضية الكوردية لا تزال تسبب قلقاً وازعاجاً كبيراً للحكومة العراقية، وأن الاتفاقية التي أنهت الحرب بين الطرفين لم تنفذ بالكامل، وأن الحكومة العراقية تسعى لحصر هذه الاتفاقية في المجالات الإدارية والثقافية. (روزنامه اطلاعات، شماره 13694، 9 ژانويه 1972).

لم يكن البارزاني يثق في وعود البعثيين وأكد ذلك بقوله: "في البداية جاء البعثيون وقالوا سنمنحك الحكم الذاتي، وقبل التوقيع على هذا البيان قلت إنه ليس أكثر من كذبة"، وفي عام 1970 تم تنفيذ بعض

أحكام الاتفاقية بشكل دائم، بما في ذلك تعديل الدستور بالمادة 9 من الاتفاقية. وتم تعيين كبار المسؤولين، بما في ذلك في محافظتي أربيل ودهوك، فضلاً عن مديري الشرطة في دهوك وأربيل والسليمانية. كما تم إنشاء عدد من المصانع وزادت سرعة تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي. ويبدو أنه تم عقد اتفاقيات سرية (ماكدوال، 2012، ص 132-133).

واصلت جريدة اطلاعات بنقل الأخبار المتعلقة بتطورات المفاوضات بين الحكومة العراقية والكورد لا سيما إثر توتر العلاقات بين الطرفين ومارست دورها بالتغطية الصحفية باستيفاء الانباء وتتبع الخبر (للتفصيل يراجع :- نجم، 2020، ص 518)، إذ أكدت بأن الملا مصطفى البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكوردستاني صرح في مقابلة نشرت في بغداد: "أن حزيه لن يدخر جهداً لضمان نجاح المفاوضات الجارية بشأن منح الحكم الذاتي لكوردستان". وأشار البارزاني إلى: "أننا لن ندخر جهداً لإنهاء المفاوضات الحالية لصالح استقرار هذا البلد" (روزنامه اطلاعات شماره 14337، 21 فبراير 1974).

أولت جريدة اطلاعات اهتماماً بتلك التطورات، إذ نقلت بأن البارزاني شدد في مطالبه الجديدة على ان كورد العراق لن يقبلوا بأقل من الحكم الذاتي الكامل، ويبدو الأمر على هذا النحو، وفي الأشهر الأخيرة، أصبح توترت العلاقات الكوردية مع حزب البعث الذي كان يدير السلطة بسبب الخلافات التي برزت بشأن الحدود الجغرافية للمنطقة الكوردية شمال العراق لجهة منح الحكم الذاتي للحكومة البعثية في العراق. وفي عام 1969 حاولت الحكومة العراقية تحديد حدود المناطق التي يشكل فيها الكورد الأغلبية عن طريق إجراء إحصاء للأكراد في شمال العراق " (جريدة اطلاعات، شماره 13757، 28 مارس 1972).

وفي إطار متابعتها للاتفاقية الجديدة، أكدت الجريدة بأن القانون الجديد ينص على أن حدود كوردستان تشمل المناطق التي غالبية سكانها بحسب إحصاء عام 1957 هم من الكورد. ويتم الاعتراف بالقومية واللغة الكوردية، وسيكون للدولة الجديدة مجلساً تشريعياً ينتخب أعضاؤه من قبل الشعب ومجلس

تنفيذي. وكل هذه التنظيمات تابعة للحكومة المركزية، ويجب أن تكون قراراتها ومبادراتها متوافقة مع الدستور العراقي. وجاء في المادة الرابعة عشرة من القانون الجديد أن (إقليم كردستان العراق منطقة تتمتع بالاستقلال المالي ضمن الإطار المالي للبلاد) فضلاً عن ذلك ووفقاً لقانون الحكم الذاتي يختار رئيس العراق شخصياً رئيس حكومة الحكم الذاتي الكردستاني من بين أعضاء المجلس التشريعي ويمكنه عزله من منصبه. وفي القانون الجديد أيضاً، لا تُعرف جنسية نائب الرئيس، الذي يجب أن يتم اختياره من بين الكورد وفقاً لـ 11 آذار 1970 (روزنامه اطلاعات، شماره 14337، 21 فبراير 1974).

وفي آذار ١٩٧٤ انتهت المهلة للاتفاقية التي كانت الحكومة العراقية قد طلبتها من الزعيم الكوردي الملا مصطفى البارزاني لإعلان الحكم الذاتي في المناطق الكوردية دون أن يتخذ العراق أي إجراء، وأكدت الجريدة بأنه من المحتمل جداً أن يكون الاشتباك الذي وقع بين الكورد والجنود العراقيين كأول رد فعل للكورد ضد الحكومة العراقية. ويعتقد مراقبون مطلعون أن هذا يمكن أن يكون نقطة البداية لمزيد من الاشتباكات بين الكورد والقوات العسكرية العراقية (روزنامه اطلاعات، شماره 14352، 11 مارس 1974).

هذا وقد نقلت جريدة إطلاعات خبر منح الحكم الذاتي لكوردستان العراق من قبل الحكومة العراقية والذي أنهى حرب العشر سنوات التي دارت بين الكورد والحكومة العراقية، وجاء في مرسوم الحكومة العراقية أن الحكم الذاتي الداخلي يمنح الكورد فرصة لممارسة حقوقهم الوطنية في إطار الوحدة الوطنية وضمن أرض واحدة، وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الوحدة الوطنية، مع التأكيد على أن كوردستان تعد حكومة واحدة ضمن الإطار القانوني والسياسي والاقتصادي لجمهورية العراق، وستكون مدينة أربيل مركز حكومة كوردستان وستكون اللغتان الكوردية والعربية لغتيها الرسميتين (روزنامه اطلاعات، شماره 14353، 12 مارس 1974). ويتكون المجلس التشريعي الكردستاني من هيئة منتخبة. وسيكون لهذا المجلس رئيس ونائب رئيس وأمين سر يتم اختيارهم من بين أعضائه وسيكونون

مسؤولين عن تنظيم الأنظمة الداخلية والموافقة على مشاريع القوانين التي تهدف إلى تنمية وتطوير كوردستان في ظل الحكم الذاتي. ويتولى المجلس التنفيذي إدارة شؤون حكومة منطقة كوردستان، ويعين الرئيس أحد أعضاء المجلس التشريعي رئيساً للمجلس التنفيذي. ويقوم رئيس المجلس التنفيذي المعين باختيار أعضاء المجلس التنفيذي ونائبه من بين أعضاء المجلس التشريعي أو غيرهم من الأشخاص المؤهلين، ويحق لرئيس جمهورية العراق إقالة رئيس المجلس التنفيذي، وفي مثل هذه الحالات يعد المجلس التنفيذي للحكم الذاتي الكوردستاني منحلاً أيضاً. وستكون الحكومة المحلية الكوردية مسؤولة عن شرطة الدفاع المدني وإدارة الشؤون المدنية. وستكون دائرة الشؤون الاجتماعية في كوردستان مسؤولة عن الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية، وستكون دوائر الاقتصاد والمالية مسؤولة عن الشؤون المالية والتجارية والصناعية المحلية (جريدة اطلاعات شماره 14353، 12 مارس 1974).

المبحث الثالث: التعداد السكاني في منطقة كركوك

عدّ الكورد منطقة كركوك التي توجد فيها آبار النفط منطقة كوردية، لكن لم يتم تضمينها في خطة الحكم الذاتي. وسبق أن اتهم الكورد الحكومة العراقية باتباع سياسة تعريب المنطقة في كركوك وخانقين ومحاولة إدخال هذه المناطق على أنها غير كوردية من خلال زيادة عدد السكان العرب. وفي إعلان الحكم الذاتي للمناطق الكوردية، أعلن العراق أن استغلال الموارد الطبيعية في المنطقة يقع ضمن اختصاص الحكومة المركزية. (ماكدوال، 2012، ص133).

طالب الكورد بعد تشكيل الحكومة العراقية إجراء إحصاء سكاني في مناطق كركوك وخانقين وغيرها، وتوضيح الإحصائيات الدقيقة والصحيحة للكورد الذين يشكلون الأغلبية. ومن إحدى أهم القضايا التي أكد عليها الكورد منذ بداية ثورة أيلول هي التعداد السكاني. وقد ورد ذكر التعداد في اتفاقية 11 آذار 1970، لكن الحكومة العراقية رفضت القيام به. وكان الملا مصطفى البارزاني يقول دائماً: إن كركوك جزء لا يتجزأ من كوردستان ويجب إعادتها إلى أحضان أصحابها. وكانت اقترحت الحكومة العراقية

استخدام تعداد عام 1957 الذي أجري في عهد الملك فيصل الثاني كمعيار، لكن البارزاني رفض هذا الاقتراح وذكر أن المناطق الكردية لم يتم تحديدها في أي من التعدادات السكانية السابقة. ولذلك ظل التعداد السكاني غير حاسم (روزنامه اطلاعات، شماره 13242، 14 يوليو 1970).

ربما كان الحزب الديمقراطي الكردستاني قد أدرك حقيقة أن الوقت المناسب لإجراء تغييرات مواتية قد بدأ، لكن لا يمكن للمرء أن يتجاهل حقيقة أن سياسة التعريب كانت ولا تزال نشطة خلال الفترة الانتقالية، ليس فقط في كركوك، ولكن أيضًا في سنجار. وفي نهاية عام 1971 وبداية عام 1972، ردًا على استيلاء الحكومة الإيرانية على ثلاث جزر في الخليج، وقعت حادثة أخرى، وهي قيام العراق بترحيل حوالي 50 ألف مواطن إيراني، من بينهم 40 ألف فيلي كوردي كان لديهم تواجد في بغداد وخانقين لفترة طويلة، (جلياند، 2012، ص 243-244). وفي ذلك الوقت، عدّ البارزاني هذه الخطوة بمثابة محاولة لتقليص عدد الكورد في العراق. أصبح البارزاني يشعر بخيبة أمل متزايدة تجاه حزب البعث، الأمر الذي كان مصحوبًا دائمًا بشكوكه الشديدة حول النوايا الحقيقية للنظام منذ تفاعله الأول مع الحكومة (سلوغلين، ماريون فاروق وسلوجلين، بيتر، 2003، ص 213).

قررت الحكومة بعد عشر سنوات من الحرب، إجراء إحصاء سكاني في مدينة كركوك لتحديد عدد الكورد والعرب في هذه المدينة، والبالغ عددهم 450 ألف نسمة. سيكون هذا التعداد بمثابة استفتاء تقريبي وسيؤكد سكان كركوك ما إذا كانوا عربًا أم أكرادًا. وستحدد نتيجة هذا الاستفتاء، الذي من المرجح أن يجري في تشرين الأول مصير كركوك. حاليًا تنقسم مدينة كركوك إلى قسمين ويحاول كل من المعسكرين استقطاب الأقليات إلى جانبه (روزنامه اطلاعات شماره 13939، 31 تشرين الأول 1972).

نقلت جريدة اطلاعات خبر قيام مجلس قيادة الثورة العراقي بإجراء التعداد السكاني في منطقة كركوك الغنية بالنفط إلى أجل غير مسمى. وبموجب الاتفاقية الموقعة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني

والحكومة العراقية، في 26 تشرين الأول 1970، تم تحديد عدد السكان الكورد الذين يعيشون في المدينة عن طريق التعداد السكاني (روزنامه اطلاعات، شماره 13318، 12 تشرين الأول 1970).

اهتمت جريدة اطلاعات باحتجاج البارزاني أمام الرئيس العراقي أحمد حسن البكر على سبب تأخير التعداد السكاني في شمال العراق؛ لأنه وفقاً للخطة بعد هذا التعداد يجب منح الحكم الذاتي للكورد. وفي العام الماضي حاولت الحكومة العراقية تحديد حدود المناطق التي يتمتع فيها الكورد بأغلبية من خلال إجراء إحصاء للكورد في شمال العراق ومنذ ذلك الحين، أصبحت العلاقة بين الكورد والحكومة العراقية أكثر قتامة عندما أخرت السلطات البعثية إجراء التعداد السكاني في المنطقة الكوردية على الرغم من المطالب المتكررة للكورد على ضرورة إجراء إحصاء سكاني لتحديد المناطق التي يشكل الكورد أغلبية سكانها في شمال العراق (روزنامه اطلاعات، شماره 13502، 26 مايو 1971).

فقد تم منح الحكم الذاتي للمنطقة الكوردية، أما منطقة الحكم الذاتي ومسألة حدودها فقد تم تأجيلها إلى ما بعد إجراء التعداد السكاني في المناطق الكوردية شمالي العراق، وفيما يتعلق بالتعداد الذي كان من المفترض أن يحدد حدود كوردستان العراق ولم يحدد موعده بعد، فإن بغداد كان لديها نية في تغيير نسبة السكان العرب والكورد لصالح العرب عن طريق الخداع والاحتيايل، ولهذا الغرض فإنها تمنح السكن لعدد كبير من العرب في منطقة كركوك (روزنامه اطلاعات، شماره 13769، 12 نيسان 1972).

وذكر صدام حسين في مقابله: أن الحكم الذاتي الكوردي سيكون ساري المفعول حتى آذار 1974، وستقوم الحكومة العراقية بتسهيل هذا المهمة من خلال إجراء إحصاء سكاني في المناطق الكوردية لتحديد الحدود الجغرافية لهذه المناطق التي يتم من خلالها منح الحكم الذاتي للكورد (روزنامه اطلاعات شماره 13770، 15 نيسان 1972).

وقال الملا مصطفى البارزاني، في لقاء عقد مع وزير الخارجية العراقي مرتضى عبدالباقي ورئيس اللجنة المسؤولة عن تنفيذ اتفاقية 11 آذار 1970: إن كركوك جزء من كردستان، وأنا أعترض على نتائج استطلاع التي تزعم أن غالبية سكان هذه المدينة ليسوا كورداً، كما اشار البارزاني الى أنه ولن أكون مستعداً أبداً لخسارة هذه المنطقة باسم الكورد. قد يتحقق هذا في يوم من الأيام، ولكن بعد ذلك لن أكون على قيد الحياة، ولكن طالما أنا على قيد الحياة، فإن كركوك جزء من كردستان (روزنامه اطلاعات، شماره 13939، 31 أكتوبر 1972).

وبحسب ما نقلته جريدة اطلاعات فإنه وبموجب اتفاقية 11 آذار لن يتم الاعتراف بحدود المناطق ذات الأغلبية الكوردية مع إحصاء عام 1965، الذي تم إجراؤه في عهد نظام عارف المبني على أساس عنصري، واقترحت الحكومة العراقية اعتماد تعداد عام 1957 الذي أجري في عهد الملك فيصل الثاني كمعيار، لكن البارزاني رفض هذا الاقتراح وذكر أن المناطق الكوردية لم يتم تحديدها في أي من التعدادات السابقة (روزنامه اطلاعات، شماره 13939، 31 تشرين الأول 1972). ونتيجة لهذه الخلافات تم تأجيل موعد إحصاء العرب والكورد في منطقة كركوك إلى تاريخ غير معروف (روزنامه اطلاعات شماره 14072، 13 نيسان 1973).

طرأت الكثير من التطورات على علاقات قيادة الثورة الكوردية مع الحكومة العراقية؛ لأنه وبحسب إحصاء عام 1957، تم تحديد المناطق ذات الأغلبية الكوردية وهي ستحدد منطقة الحكم الذاتي الكوردي، وقد رفض الملا مصطفى البارزاني هذا الاقتراح عدة مرات، وبحسب إحصاء عام 1957، بلغ عدد السكان الكورد العراقيين أقل من مليون نسمة، بينما يقول الحزب الديمقراطي الكوردستاني: إن الكورد يشكلون خمس سكان العراق، ويصر الكورد على إجراء إحصاء جديد في العراق تحت إشراف الأمم المتحدة (روزنامه اطلاعات، شماره 14326، 9 فبراير 1974).

وأشار الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى أن حكومة بغداد مستمرة في تعريب المناطق الكردية وترفض إجراء إحصاء سكاني لهذه المناطق التي ينبغي أن تكون جزءا من المنطقة الكردية، أعلن الملا مصطفى: أنه لا يمكن أن يتسامح مع هذا الفعل (روزنامه اطلاعات، شماره 14188، 26 اغسطس 1973). وطلب بارزاني قبل إجراء التعداد السكاني في مناطق كركوك والسليمانية شمالي العراق، أن يغادر البدو العرب الذين استوطنوا هذه المناطق خلال السنوات الثلاث الماضية هناك، وتسيطر قوات البارزاني عمليا على المنطقة الكردية في شمال العراق (روزنامه اطلاعات، شماره 14338، 23 فبراير 1974).

ومن العوامل المهمة التي أثارت الاحتجاج القوي للبارزاني وأنصاره هو أن منطقة الحكم الذاتي لا تشمل مناطق كركوك والموصل، في حين يعدّ الكورد هذه المناطق كردية بالكامل، ويستند مشروع قانون الحكم الذاتي الذي قدمته الحكومة إلى التعداد السكاني لعام 1957، والذي تم فيه إدراج عدد السكان الكورد على أنه 650.000 نسمة. وزعم القادة الكورد أن عدد الكورد العراقيين يبلغ 2 مليون نسمة، أي خمس سكان العراق البالغ عددهم عشرة ملايين نسمة. إن القضية التي أزعجت ملا مصطفى البارزاني هي قضية حدود كردستان العراق التي تم تحديدها بناء على إحصاء عام 1957 (روزنامه اطلاعات، شماره 14353، 12 مارس 1974). و ذكرت جريدة اطلاعات: "في السنوات الأربع الأخيرة، حول العراقيون أجزاء من شمال العراق إلى منطقة يسكنها العرب عن طريق نقل بعض العرب إلى المناطق الكردية، وقلصوا الأغلبية الكردية إلى أقلية. بينما تجاهل الكثير من البعثيين أحكام 11 اتفاقية آذر 1970 ورفضوا إجراء استفتاء في منطقة كركوك الغنية بالنفط وتحديد حصة كردستان العراق من الدخل القومي للعراق" (روزنامه اطلاعات، شماره 14353، 12 مارس 1974).

وفي قانون منح الحكم الذاتي لكورد العراق، تم استخدام نتائج تعداد عام 1957 لتحديد حدود المناطق التي غالبية سكانها من الكورد وبالتالي يتمتعون بالحكم الذاتي ودون تحديد أي موعد، عن إجراء تعداد آخر سيتم إجراؤه. (روزنامه اطلاعات، شماره 14354، 13 مارس 1974).

وأصر الحزب الديمقراطي الكوردستاني على إجراء إحصاء سكاني للمناطق الكوردية لتحديد حدود كوردستان، مع الأخذ بالحسبان نتائج التعداد الجديد. ويريد الحزب أيضاً تعيين نائب رئيس كوردي، لكن هاتين المسألتين لم يتم ذكرهما حتى في قانون الحكم الذاتي لكوردستان. وفي كانون الثاني 1971، اتهم الملا مصطفى البارزاني الحكومة المركزية العراقية بنقل مجموعات كبيرة من العرب إلى كركوك حتى تعود نتيجة التعداد السكاني في هذه المدينة لصالح الحكومة العراقية (روزنامه اطلاعات، شماره 14356، 16 مارس 1974).

وعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطي الكوردستاني لم يبد أي رد فعل رسمي على قانون الحكم الذاتي، إلا أنه لا شك أن التسوية بين البعثيين والبارزاني غير ممكنة في الوضع الحالي؛ لأن الحكومة العراقية ليست مستعدة للقبول بمطليبي الكورد، وهما إعادة التعداد السكاني في المدن الكوردية وتعيين نائب كوردي للرئيس. وبالأساس فإن هاتين المسألتين غير مذكورتين في القانون الذي نشر في بغداد بتاريخ 1974/03/11 (روزنامه اطلاعات شماره 14357، 17 مارس 1974).

ولتنفيذ هذا الاتفاق تم تشكيل لجنة عليا خلال مدة أقصاها أربع سنوات قامت خلالها بزيارة العراق. كان الجميع متفائلين بالمستقبل، وتتابع الإجراءات الواحدة تلو الأخرى، وفي تموز صدر دستور تم فيه الاعتراف بالحقوق القومية للكورد، ومنذ عام 1971 أصبحت الخلافات بين الحكومة العراقية والكورد علنية، لأن البارزاني اتهم في ذلك الوقت الحكومة بمحاولة تعريب تلك المناطق من خلال توطين العرب في بعض المناطق الكوردية وتغيير إحصاء سكان تلك المناطق، ولاسيما كركوك، ولم يتم إجراء التعداد السكاني للمناطق الكوردية الخاضع للحكم الذاتي، وبطبيعة الحال بعد فشل انقلاب ناظم كزار في

30 تموز 1973، والذي كان علامة على المزيد من العمل العدواني ضد الكورد، دعت الحكومة العراقية الكورد للمشاركة في الجبهة الوطنية التقدمية، ورفض الحزب الديمقراطي الكوردستاني هذه الدعوة وتم تشكيل الجبهة الوطنية عام 1974 دون مشاركة الحزب الديمقراطي الكوردستاني (روزنامه اطلاعات، شماره 14363، 26 مارس 1974).

وكان الشعب الكوردي قد قبل اتفاقية 11 آذار 1970. وتم تدريس اللغة الكوردية في المدارس الابتدائية والثانوية، ولكن تم طردهم من الحياة السياسية في البلاد، ورفضت بغداد إجراء إحصاء سكاني لتحديد حدود كوردستان، فمسألة الحدود هي في الواقع مسألة النفط، توقع الكورد الاستيلاء على كركوك ومواردها النفطية من خلال إجراء التعداد السكاني، لكن رجلاً عنيقاً وهو صدام حسين وحزب البعث العراقي يحكمان العراق، وهما غير مستعدين لقبول مطالب الكورد، ولمدة أربع سنوات كان هناك حديث عن إجراء تعداد سكاني في المناطق الكوردية، ولكن في 11 آذار 1974، بعد انتهاء مهلة الأربع سنوات، أعلن البعثيون من جانب واحد الحكم الذاتي لكوردستان العراق وتركوا الكورد في الجبال واحتفظوا بكركوك لأنفسهم وأمهاتهم صدام حسين خمسة عشر يوماً للانضمام إلى الجبهة الوطنية التقدمية. لقد كان إنذاراً حقيقياً تجاهله الكورد، وأصر الملا مصطفى البارزاني على إجراء إحصاء سكاني في المدن الكوردية ولاسيما كركوك، وبهذا الخصوص قال لمراسل مجلة اكسبريس: ليس للعرب أدنى حق في كركوك، ولا يوجد حتى مقبرة عربية في هذه المدينة (روزنامه اطلاعات شماره 14363، 26 مارس 1974).

باختصار احتج ملا مصطفى البارزاني لاحقاً على خطة توطين العشائر العربية في كركوك. لكن حزب البعث ادعى أن هذا التوطين كان بعد عام 1957 وليس قبل ذلك، وفي تلك الأيام لم تكن القضية الكوردية قد تحولت بعد إلى أزمة (روزنامه اطلاعات، شماره 14382، 18 أبريل 1974). تجدر الإشارة إلى أن إحصاء التعداد السكاني في كركوك والمناطق الأخرى لم تقدم عليه الحكومة العراقية.

المبحث الرابع: الحزب الديمقراطي الكوردستاني والجبهة الوطنية التقدمية العراقية

تم الإعلان عن الجبهة الوطنية التقدمية في 16 تموز 1973 (جاليند، 2012، ص 245).
وقع الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق أحمد حسن البكر والأمين الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي عزيز محمد على بيان مشترك يركز على المبادئ في إطار التعاون التقدمي للجبهة الوطنية في 17 تموز 1973. وفي ذلك البيان دعا كل من حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي الحزب الديمقراطي الكردستاني للانضمام إلى الجبهة الوطنية التقدمية، إلا أن قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني رفضت هذا الاقتراح؛ وذكرت أن سبب رفض هذا الاقتراح هو عدم تنفيذ كافة إجراءات بنود اتفاقية 11 آذار 1970 من قبل الحكومة العراقية، واشتد الخلاف حول هذه القضايا عند إعداد قانون منح الحكم الذاتي للشعب الكوردي في العراق (السمر، 2012، ص 383؛ جليل جليلي وآخرون، 2013، ص 388).

وقد ذكرت صحيفة اطلاعات نقاطا مهمة حول هذا الموضوع. وأشار الملا مصطفى البارزاني إلى أنه قبل أن يعلن الحزب الديمقراطي انتماءه إلى الجبهة الجديدة، لا بد من حل المشاكل الموجودة عن طريق تحقيق الحكم الذاتي، والتوقيع على اتفاق مبدئي حول المبادئ العامة للحكم الذاتي بين الجانبين، والشرط الآخر لانضمام الحزب الديمقراطي إلى الجبهة الوطنية هو إجراء انتخابات حرة في العراق، والتي ينبغي إجراؤها خلال عام على أبعد تقدير. وبعد إعلان الحكم الذاتي في 11 آذار عام 1974، أعطى صدام حسين 15 يوما للحزب الديمقراطي للانضمام إلى الجبهة الوطنية التقدمية. ورفض الحزب الديمقراطي هذا الإنذار وتم إعلان التعبئة العامة في جميع أنحاء كردستان. وأخيراً انهارت العلاقة بين الطرفين وبدأت الحرب بين الكورد والجيش العراقي، وتوجه وفد من الحزب الشيوعي العراقي برئاسة عزيز محمد السكرتير الأول للجنة المركزية إلى شمال العراق والتقى مع الملا مصطفى البارزاني من أجل منع انتشار الصراع، وخلال هذه المفاوضات التي استمرت ثلاثة أيام، تم مناقشة موضوعين:

1. طالب الحزب الديمقراطي الشيوعيين بضرائب إضافية.

2. تشكيل جبهة وطنية مكونة من حزب البعث والشيوعيين والحزب الديمقراطي الكردستاني.

ويقال أن البارزاني أكد على ضرورة تشكيل الجبهة الوطنية والتي كان من المتوقع الإعلان عنها في 17 تموز 1973 وهي الذكرى الخامسة لعودة حزب البعث إلى السلطة (روزنامه اطلاعات، شماره 14136، 26 يونيو 1973).

هذا وقد أوضح المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني في حينها ومن خلال بيان مفصل توجهه نحو التنظيم المعروف بالجبهة الوطنية التقدمية التي تأسست في 17 تموز 1973، وطالب حكومة بغداد بنتائج سياسة تعريب كركوك وخانقين وسنجار ومندلي، وهو ما نفذته حكومة بغداد في موعده، وأكد الحزب الديمقراطي رداً على من يقترح انضمامه إلى (الجبهة الوطنية)، أنه قبل أن يعلن هذا الحزب انتماءه إلى الجبهة الجديدة، لا بد من حل المشاكل التي يعاني منها الآن. وفي الطريق نحو تحقيق الحكم الذاتي للكورد لا بد من إلغائه وتوقيع اتفاق مبدئي على المبادئ العامة للحكم الذاتي بين الجانبين (روزنامه اطلاعات، شماره 14182، 19 أغسطس 1973).

وذكرت الجريدة بأن من الشروط الأخرى لانضمام الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى الجبهة الوطنية إجراء انتخابات حرة في العراق، والتي يجب إجراؤها خلال عام. وتشارك في الانتخابات الجبهة الوطنية وهي منظمة يشترك فيها البعثيون والشيوعيون فضلاً عن مشاركة الحزب الديمقراطي الكردستاني، وقد طرح أحمد حسن البكر مسألة (اتفاق العمل الوطني) في تشرين الثاني 1971، وقد أشار من خلالها إلى أنه في كانون الأول 1972، قد أبلغ حزب البعث بشروطه وآرائه في هذا الشأن، لكن قادة البعث لم يستجيبوا لذلك بعد، ولم تذكر في إعلان الحزب الديمقراطي الكردستاني تفاصيل مقترح هذا الحزب المؤلف من إحدى وسبعين نقطة (روزنامه اطلاعات، شماره 14182، 19 أغسطس 1973).

كما وجه الحزب الديمقراطي اللوم الشديد لحزب البعث لعدم مراعاته أهمية ممثلي الحزب الديمقراطي الكوردستاني على المستوى الوطني في تقسيم مقاعد اللجنة المركزية للجبهة الوطنية. ورأى الحزب الديمقراطي الكوردستاني الذي كان يعدّ ثاني حزب من الأحزاب القومية في العراق، رأى ضرورة تخصيص المزيد من المقاعد لهذا الحزب في الجبهة الوطنية العراقية التي سيكون لها ستة عشر مقعداً (روزنامه اطلاعات شماره 14182، 19 اغسطس 1973).

نقلت روزنامه اطلاعات اخباراً عن الجريدتين الثورة والفكر الجديد الناطقتين بلسان حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي، بعد التأكد من عدم انضمام الحزب الديمقراطي الكوردستاني إلى ما يسمى بالجبهة الوطنية في وقت قريب. وطلب الحزب الديمقراطي الكوردستاني تحديد حدود المناطق التي تسكنها أغلبية كوردية والتي ستمتع بحق الحكم الذاتي بموجب اتفاقية 11 آذار 1974. وكرر الحزب الديمقراطي الكوردستاني أن حكومة بغداد مستمرة في تعريب المناطق الكوردية، وترفض إجراء إحصاء سكاني لهذه المناطق التي ينبغي أن تكون جزءاً من المنطقة الكوردية، في حين أعلن حزب الملا مصطفى: أنه لا يمكن أن يتساهل مع هذا الفعل، كما يطالب الحزب الديمقراطي الكوردستاني بإجراء الانتخابات العامة في العراق في موعد أقصاه سنة من تاريخ انضمام الكورد إلى الجبهة الوطنية، ويؤكد على أن عدد المقاعد المدروسة يتناسب مع أهمية هذا الحزب من حيث عدد النواب في الجبهة مع أن ذلك لم يقترح في الجبهة الوطنية (روزنامه اطلاعات، شماره 14182، 19 اغسطس 1973).

أكدت الجبهة الوطنية العراقية وحسب ما ذكرته صحيفة اطلاعات: أنها تتجاهل مطلب الحزب الديمقراطي الكوردستاني بالاعتراف به كممثل وحيد للقومية الكوردية في العراق، ونوهت الجبهة الوطنية العراقية في بيان مؤلف من 4000 كلمة نشرته وكالة الأنباء العراقية الرسمية في بغداد، إلى أن مطلب الحزب الديمقراطي الكوردستاني غير مقبول، وفي هذا البيان تمت دعوته مرة أخرى للمشاركة في الجبهة الوطنية العراقية التي تم تأسيسها في شهر تموز الماضي، وفي نهاية هذا البيان تم نفي ادعاء الحزب

الديمقراطي الكردستاني بأن هدف الجبهة الوطنية هو تشويه وتدمير دور الحزب الديمقراطي الكردستاني وأن الجبهة الوطنية العراقية تأسست دون معرفة الحزب الديمقراطي الكردستاني. (روزنامه اطلاعات، شماره 14215، 28 سبتمبر 1973).

وكان صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي قد سافر سراً إلى موسكو في تشرين الثاني ١٩٧٣ للتفاوض مع القادة السوفييت حول الوضع في الشرق الأوسط (وشمال العراق)، وبعد هذه المفاوضات عاد الوضع في شمال العراق على طبيعته، بعد أن كان يعاني من الصراع المسلح بين أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي، وذكر أيضاً أن السلام الكامل قد تحقق الآن في شمال العراق، وأن الحزب الديمقراطي الكردستاني ينوي الانضمام إلى الجبهة الوطنية التقدمية التي تتكون من حزب البعث والحزب الشيوعي (روزنامه اطلاعات، شماره 14270، 2 ديسمبر 1973).

إن التفاوض بين ممثلي الحزب الديمقراطي الكردستاني واللجنة العليا (الجبهة الوطنية التقدمية العراقية) حول منح الحكم الذاتي لأكراد العراق حتى 11 آذار هو حوار بدأ في منتصف كانون الثاني ١٩٧٤. وممثلو حزب البعث العراقي والحزب الشيوعي لهذا البلد هم أعضاء في الجبهة المذكورة (روزنامه اطلاعات، شماره 14337، 21 فبراير 1974). وذكرت روزنامه اطلاعات: "في بغداد، المئات من الأعضاء البارزين (الجبهة الوطنية والتقدمية) العراقية المكونة من ممثلي حزب البعث والأحزاب الشيوعية، الذين كان من المفترض أن يعقدوا اجتماعاً أمس وفي إبداء رأيهم بشأن منح الحكم الذاتي، أخروا هذا الاجتماع دون ذكر السبب، لكن (الجبهة الوطنية التقدمية) طلبت من 665 من أعضائها الاجتماع في بغداد". (روزنامه اطلاعات شماره 14352، 11 مارس 1974).

وتمت مراجعة خطة الحكم الذاتي للمناطق الكردية والموافقة عليها من قبل الجبهة الوطنية التقدمية، إلا أن الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يشارك في هذا الاجتماع. ويعدّ الكورد منطقة كركوك

التي توجد بها آبار نفط منطقة كردية، لكنها غير مدرجة في خطة الحكم الذاتي في كركوك، وسبق أن اتهم الكورد الحكومة العراقية باتباع سياسة تعريب المنطقة في كركوك وخانقين ومحاولة جعل هذه المناطق غير كردية من خلال زيادة عدد السكان العرب. وفي إعلان الحكم الذاتي للمناطق الكردية، أعلن العراق أن استغلال الموارد الطبيعية الكردية يقع ضمن اختصاص الحكومة المركزية (روزنامه اطلاعات، شماره 14353، 12 مارس 1974).

وفي خطة الحكم الذاتي لكوردستان العراق والتي كانت قيد المراجعة لفترة طويلة في بغداد من قبل الجبهة الوطنية التقدمية، وتم ارسال النتيجة إلى الحزب الديمقراطي تم وضع ميزانية، والمجلس التشريعي والمجلس التنفيذي للحكم الذاتي في كوردستان العراق، وسيتم تدريس اللغة الكردية كلغة رسمية قبل اللغة العربية في المدارس الابتدائية في كوردستان، لكن التنظيمات التي من المفترض أن يتم تشكيلها في شمال العراق لا يمكنها أن تقوم بأي عمل دون موافقة الحكومة المركزية. وعلى أية حال منذ توقيع الاتفاق بين الحكومة العراقية والحزب الديمقراطي الكوردستاني الذي إنهاء الحرب الدموية بين الكورد والجيش العراقي والتي استمرت عشر سنوات، تعمقت الفجوة التي فصلت الحزب الديمقراطي الكوردستاني عن الحكومة المركزية في بغداد بشكل مستمر حتى مشاركة الحزب الديمقراطي الكوردستاني في السلطة. وفي 9 آب 1973 رفض الحزب الديمقراطي رسمياً اقتراح الانضمام إلى الجبهة الوطنية التي تشكلت من حزب البعث والحزب الشيوعي. خلال هذه الفترة كانت الحكومة العراقية تعمل ضد الملا مصطفى البارزاني، ونتيجة لذلك استمرت الاشتباكات وسفك الدماء بشكل متقطع في الشمال (روزنامه اطلاعات، شماره 14353، 12 مارس 1974).

وشارك في اللجنة العليا للجبهة الوطنية التقدمية العراقية، التي تشكلت برئاسة صدام حسين في بغداد ألفان من الشخصيات التقدمية، وفي هذا اللقاء قال صدام حسين إن الحكومة العراقية اتصلت بالحزب الديمقراطي قبل نشر قانون الحكم الذاتي الكوردستاني، وأرسل المشاركون في هذا التجمع برقية

باسم البكر أعلنوا فيها تأييدهم لقانون الحكم الذاتي الكوردستاني (روزنامه اطلاعات شماره 14354، 13 مارس 1974).

رفض الحزب الديمقراطي الكوردستاني إنذار صدام حسين، وأعلن التعبئة العامة في عموم المناطق الشمالية، وأعطى صدام حسين مهلة أسبوعين للحزب الديمقراطي الكوردستاني لقبول قانون الحكم الذاتي الجديد والانضمام إلى الجبهة الوطنية التقدمية، ويقال في الأوساط السياسية في بغداد أن هناك داخل الحركة الوطنية الكوردية مجموعة تؤيد التعاون مع الجبهة الوطنية التقدمية (روزنامه اطلاعات، شماره 14355، 14 مارس 1974).

وكانت إعادة بث خطاب صدام حسين على إذاعة بغداد هو الخبر الوحيد الذي نشرته مصادر عراقية حول قضية كوردستان العراق، وفي هذا الخطاب تمت دعوة الحزب الديمقراطي الكوردستاني للانضمام إلى الجبهة الوطنية التقدمية العراقية خلال خمسة عشر يوماً، والامتناع عن أي عمل يمس بأمن البلاد. وأضافت هذه الصحيفة: على جميع العملاء التقدميين والمهتمين بالحكم الذاتي الكوردي في كوردستان الانضمام إلى الجبهة الوطنية التقدمية (روزنامه اطلاعات، شماره 14355، 15 مارس 1974).

ولذلك، تم تأجيل التجمع الكبير المكون من 656 من الوجهاء والمسؤولين العراقيين رفيعي المستوى وكبار مسؤولي أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، والذي كان من المفترض أن يعقد بمناسبة إعلان الحكم الذاتي لمنطقة كوردستان، إلى أجل غير مسمى، ولم تبق سوى أربع وعشرين ساعة على إقامة هذا الحفل في إرساء أجواء الوحدة الوطنية والتضامن بين الطوائف العراقية، ووعدهم مبعوثو البارزاني بإبلاغ القيادة العراقية بآخر مقترحات الحزب الديمقراطي الكوردستاني خلال هذه الفترة، وعلى الرغم من أن هذا الخطر يبدو بعيداً، إلا أن القيادات البعثية في بغداد تخشى أن يكون الحزب الديمقراطي الكوردستاني أداة في أيدي القوى الأجنبية، سواء كانت أميركية أو إسرائيلية، أما القوى التي تريد - بحسب قيادات حزب

البعث - إسقاط نظام بغداد وتدمير آثار تأميم شركة النفط العراقية وتحالفها مع الاتحاد السوفييتي، فإن البارزاني كان يقول أيضاً من حين لآخر كلمات لها صدى عززت هذه الشكوك إلى حد ما، أما الحزب الشيوعي العراقي الذي كان حليفاً وثيقاً للبارزاني لفترة طويلة، فقد نأى بنفسه عنه الآن ووافق على المشاركة في (الجبهة الوطنية) مع حزب البعث. وبحسب تقرير صحيفة النهار اللبنانية فإن المفاوضات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والجبهة الوطنية مستمرة في بغداد وشمال العراق. وقد وصل وفد كوردي إلى بغداد نيابة عن الملا مصطفى البارزاني للتفاوض مع القادة العراقيين، كما تم إرسال ممثلين عن الحكومة العراقية إلى الشمال للتحاور مع الزعيم الكوردي (روزنامه اطلاعات، شماره 14356، 16 مارس 1974).

أكدت جريدة اطلاعات في خبر لها بأن الخلاف قد ازداد سوءاً؛ بسبب إصرار الحزب الديمقراطي على تعيين الكورد في مجلس قيادة الثورة وقيادة الجيش، فضلاً عن رفض البارزاني للميثاق الوطني. وزادت هذه المشاكل عندما فشلت المحادثات ولم يدخل الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى الجبهة الوطنية مع حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي، وأعلن الحزب الديمقراطي العراقي أن الاتفاق بين البعث والشيوعيين تم من أجل إجبار الحزب الديمقراطي الكردستاني على التنازل عن مطالبه. وبعيداً عن العلاقات المتوترة بين الحكومة العراقية والحزب الديمقراطي الكردستاني، حاول الطرفان عدم الانجراف إلى طريق اللاعودة وكانت الفرصة الأخيرة لتطبيق الحكومة الذاتية في إقليم كردستان في شهر آذار الجاري عام ١٩٧٤، ونشرت الحكومة هذا القانون دون موافقة الكورد باسم الجبهة الوطنية، وبطبيعة الحال لا يمكن للتطورات الدولية والعربية أن تؤثر على هذه الأزمة، لأن التقارب بين الاتحاد السوفييتي والعراق وتشكيل الجبهة الوطنية دفع الشيوعيين الكورد إلى إلغاء اتفاقهم مع الحزب الديمقراطي الكردستاني والتحول إلى حزب البعث، وتم تشكيل اتفاق سياسي ضد حزب البارزاني وقد انتهت مهلة الخمسة عشر يوماً التي حددتها الحكومة العراقية للكورد للانضمام إلى الجبهة البعثية والشيوعية وقبول

قانون الحكم الذاتي، ومن ناحية أخرى أعطى الكورد الحكومة العراقية إنذاراً في حال لم يتشاركوا في الموارد النفطية للمناطق الكوردية، فإن الكورد سوف يفجرون المنشآت النفطية (روزنامه اطلاعات، شمارۀ 14363، 26 مارس 1974).

وبعد انقضاء ثلاث سنوات من اتفاق 11 آذار لعام 1970، شعر نظام البعث بثقة أكبر واستخدم قوته أكثر من أي وقت مضى، وبعد عدة أشهر تمكن النظام من حل القضايا المتعلقة بتأمين النفط، وأدت النتيجة إلى تعزيز موقف صدام حسين بشكل غير مسبوق، وأخيراً وعلى الرغم من معارضة الخبراء وعدم حماسة أعضاء القيادة الآخرين، قدم صدام نفسه على أنه مهندس تأمين النفط، وفي المقابل فقد الحزب الديمقراطي الكوردستاني قوته عندما انخدع بأن اتفاق آذار لم يكن أكثر من كذبة مهدت الطريق لتأمين النفط، والآن أصبح الحزب الديمقراطي الضحية الرئيسية على الرغم من أن النظام لم يرفض اتفاق آذار علناً، إلا أنه قرر إفراغه من مضمونه وتجاهل الحزب الديمقراطي الكوردستاني بشكل كامل، واتخذ صدام طريقاً مختلفاً ووصف الحزب الديمقراطي الكوردستاني بأنه حزب انفصالي ورأى أنه يجب مواجهته بكل ما أوتي من قوة، فضلاً عن ذلك قال صدام في أول مقابلة له مع إحدى الصحف الأميركية: إن حزب البعث لا يعطي أي شروط للكورد ولن يدخل أي كوردي إلى مجلس قيادة الثورة (بنغيو، 2014، ص 130).

أشارت التقارير الواردة من العراق إلى أن قوات التابعة للبارزاني تلقت مؤخراً أسلحة جديدة. وأنه رفض الشروط التي اقترحتها الحكومة العراقية للحكم الذاتي للكورد، معتبراً أنها غير كافية. ويبدو أن البارزاني رفض حجة الحكومة العراقية التي أعطت مهلة حتى نهاية آذار لعام 1974 لقبول شروط الحكم الذاتي التي اقترحتها بغداد. وتظهر الأدلة المتوفرة أن حكومة بغداد كانت تتعاون مع المعارضين الكورد للبارزاني أو منافسي حزبه الذين أطلقوا على أنفسهم اسم الحزب الثوري الكوردي، ويقود هذا الحزب عبدالستار طاهر شريف (بينغيو، 2014، ص 130).

ومع بداية عام 1974، بلغت الأزمة ذروتها بشأن تأمين نفط كركوك، وأصر البارزاني على ضرورة التوزيع النسبي للموارد النفطية، بينما أصر البعثيون على أن ذلك مورد وطني ويجب أن يكون تحت إشراف السلطات المركزية. وكان حزب البعث حذرا للغاية بشأن مسألة النفط ويخشى إعطاء بعض أو كل الحصص النفطية للبارزاني، الذي سبق أن أعرب عن رغبته في منح امتيازات الاستثمار النفطي للشركات الأمريكية وبحسبهم فإن طلب البارزاني موازٍ لنظام الكونفدرالية. والسبب الآخر هو مستوى الحكم الذاتي الذي طالب به الحزب الديمقراطي الكردستاني. وشكك الحزب المذكور في أن حزب البعث سيمنح حكماً ذاتياً حقيقياً للكورد في المقابل، رأى حزب البعث في مطالب الحزب الديمقراطي الكردستاني محاولة لإنشاء دولة. وعلى وجه الخصوص، الإصرار على ضم كركوك ضمن الإدارة الذاتية لكوردستان وإنشاء إدارات مشتركة للمناطق المختلطة. ولذلك لم يكن حزب البعث مستعداً لتقديم التنازلات . (مكدوال، 2012، ص 135-136).

وقد بذل الاتحاد السوفييتي آنذاك جهوداً عديدة لمنع حرب أخرى في كوردستان العراق من خلال بريماكوف [سياسي روسي] وسيطه في المنطقة الذي كان يقيم في بيروت عاصمة لبنان، لكن جهوده لمنع الحرب بين الجانبين لم تسفر عن أي نتيجة، وفي 12 آذار من العام نفسه وجه الاتحاد السوفييتي دعوة رسمية لنائب مجلس قيادة الثورة آنذاك صدام حسين لزيارة موسكو، وبعد أيام قليلة سافر صدام حسين إلى موسكو والتقى بالمسؤولين السوفييت لبحث الموضوع، لكن هذه المفاوضات لم تتوصل الى أي حل للخلاف بين الحركة الكردية وحكومة بغداد. وبالتالي أدت هذه الخلافات إلى إشعال نار الحرب من جديد بين البيشمركة والجيش العراقي، وهذا مؤشر على عدم تعلم الدروس من سنوات الحرب العشر الماضية، كما يبدو أن هناك أمل في قمع ثورة الكورد العراقيين، بينما كان الجيش العراقي يستعد للحرب منذ سنوات، فقد تضاعف خلال هذا الوقت حماس وإيمان الكورد بالحصول على حكم ذاتي حقيقي (عقراوي، 2000، ص 356-257).

بخصوص تدهور العلاقات بين قيادة الثورة الكردية و الحكومة العراقية، ذكرت الجريدة بأن الرئيس العراقي أحمد حسن البكر قد قال في حفل افتتاح مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي الحادي عشر: إن حكومته عازمة على تنفيذ قانون الحكم الذاتي للكورد، الذي أعلن عنه في أوائل شهر آذار من نفس السنة 1970، لكن لا يزال قبول الحزب الديمقراطي الكوردستاني بزعامة البارزاني غير مقرر. وقال البكر مخاطباً نحو أربعمائة ممثل عن سبع وستين منظمة وحركة تحررية شاركت في المؤتمر: إعلان 11 آذار 1970، التي أنهت حرب العشر سنوات بين الجيش العراقي والكورد يتضمن حلاً مرغوباً وتقدماً لتسوية القضية الكردية عبر الوسائل السلمية والديمقراطية (روزنامه اطلاعات، شماره 14362، 25 مارس 1974). وتشير آخر التقارير الواردة إلى أنه لم يطرأ أي تغيير على مواقف الأحزاب، ومنذ أن أصبح واضحاً منذ فترة طويلة أن الكورد لن يقبلوا بالخطة التي فرضتها بغداد، تحاول الأطراف تعزيز مواقعها العسكرية حتى يتمكنوا وفي حالة حدوث اشتباكات عسكرية، فإنهم على استعداد للقتال مرة أخرى (روزنامه اطلاعات، شماره 14363، 26 مارس 1974).

بشأن التطورات المتسارعة في كوردستان، فقد نشرت جريدة اطلاعات اخباراً تؤكد بأن كوردستان قد أغلقت حدودها مرة أخرى وحمل العديد من الكورد السلاح، وبالطبع لم تبدأ الحرب بين الحركة الكردية والحكومة العراقية بالمعنى الحقيقي، لكن كوردستان أصبحت في الأسابيع الأخيرة ساحة للحوادث الخطيرة. عادت إذاعة الحزب الديمقراطي (صوت كوردستان) التي توقفت عن البث منذ 11 آذار 1970، إلى البث من جديد. وأغلقت صحيفة الحزب الديمقراطي الكوردستاني (التآخي) التي كانت تصدر في بغداد عملها، ويبدو أن العديد من الشخصيات الكردية، بما في ذلك الوزراء الكورد، توجهوا إلى الشمال وانضموا إلى البارزاني. ويقال في الأوساط السياسية في بغداد أنه لو قبل البارزاني الإنذار العراقي، لأعلن هذا الأمر علناً في بغداد (روزنامه اطلاعات، شماره 14364، 27 مارس 1974).

وبعد فشل جهود منع الحرب ورفض البارزاني تطبيق قانون الحكم الذاتي الذي أعلنته الحكومة العراقية، أصبحت الحرب حتمية. وفي 12 آذار بدأ بارزاني هجماته وحقت قواته في البداية نجاحاً كبيراً في قتال جبهات الحرب الممتدة من زاخو شمالاً إلى خانقين جنوباً. وفي البداية تمكنت هذه القوات من السيطرة على مناطق واسعة ومحاصرة عدد من وحدات الجيش العراقي. وفي 15 أبريل 1974، بدأت الحكومة العراقية هجماتها، وكانت تدعمها جماعات الأنصار التابعة للحزب الشيوعي العراقي. كما شاركت مع الجيش العراقي القوات الكوردية المعارضة المعروفة باسم فرسان صلاح الدين (بينغيو، 2014، ص 167).

وفي شهري حزيران وتموز 1974، استمرت الاشتباكات في حدود أضيقي، واستخدمت قوات البيشمركة تكتيكات حرب العصابات لدخول المدن. في شهر آب بدأ الجيش العراقي هجوم الصيف بمساعدة المدربين السوفييت، وكان الهدف الأساسي من الهجمات المتفرقة على محوري قلعه دزه ورواندوز هو محاصرة المواقع الأمامية الرئيسية لقوات ومقر القيادة الكوردية والطريق الذي يربط كردستان وإيران وفي 19 آب سقطت قلعه دزه، وبالتالي فقد الكورد موقعاً متقدماً يمكن أن يشكل تهديداً لأربيل والسليمانية وكركوك. وفي 22 آب استسلمت رواندوز أيضاً، لكن الجيش العراقي فشل في السيطرة على طريق هاملتون. كان هدف العراق هو السيطرة الكاملة على مناطق كردستان قبل حلول فصل الشتاء. ولكن الجيش توقف عن ذلك بسبب المساعدات العسكرية الإيرانية للكورد لأول مرة بشكل مباشر وعلني (بينغيو، 2014، ص 167-168).

وفي أوائل عام 1975، تراجع الكورد واستقروا في الشريط الحدودي الإيراني في مساحة ثمانية كيلومتراً على طول الحدود الإيرانية. ومع استمرار القتال طوال شهري كانون الثاني وشباط 1975، خلصت بغداد إلى أنها لن تتمتع بالتفوق العسكري طالما أن إيران تدعم الكورد (بينغيو، 2014، ص 168).

وتكبدت القوات الحكومية العراقية خسائر فادحة جراء القتال. وهو ما دفع الحكومة العراقية إلى توقيع اتفاقية مع إيران لمنع إيران من دعم الحركة الكردية ضد الحكومة العراقية، بإشراف الرئيس الجزائري هواري بومدين في ذلك الوقت. وفي 6 آذار 1975 تم التوقيع على هذه الاتفاقية بحضور صدام حسين (نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية) وشاه إيران محمد رضا بهلوي. وبموجب هذا الاتفاق، تنازل العراق عن نصف شط العرب لإيران مقابل وقف دعم إيران للحركة الكردية في شمال العراق (تريب، 2006، ص283).

وبعد توقيع الاتفاق توقف دعم إيران للحركة المسلحة الكردية. وفي 7 آذار دمرت إيران جميع الأسلحة الجوية والمدفعية التي أرسلتها لدعم القوات الكردية. وتم إخراج محطة الإذاعة الإيرانية من منطقة قيادة كردستان ووضعت هذه المحطة في مدينة بيرانشهر قرب الحدود مع العراق في حاج عمران. في 11 مارس 1975 التقى شاه إيران محمد رضا شاه بهلوي بزعيم الحركة الكردية الملا مصطفى البارزاني في طهران بشأن آثار الاتفاقيات المبرمة بين العراق وإيران وفي اليوم التالي، عاد البارزاني إلى كردستان العراق. وفي 19 آذار 1975 قرر البارزاني وقف المقاومة الكردية فجأة واللجوء إلى إيران. وفي 25 آذار 1975 غادر البارزاني كردستان العراق إلى إيران، ومن الواضح فإن الثورة الكردية التي بدأت في عام 1961 وانتهت باتفاقية الجزائر عام 1975. (عقراوي، 2000، ص403-317).

الخاتمة

تتبين لنا بعد الانتهاء من كتابة البحث بعض النتائج المهمة والتي نجملها فيما يأتي:

تبين لنا بأن صحيفة اطلاعات الإيرانية أولت اهتماماً بالغاً بالتطورات السياسية التي شهدتها كردستان العراق خلال المرحلة 1970-1975، ومما يلاحظ وبصورة واضحة من خلال سياسة الجريدة بأنها كانت متوازية مع السياسة التي كانت تتبعها الحكومة الإيرانية تجاه الصراع الذي كان قائماً بين قيادة

الثورة الكوردية والحكومة العراقية، ولم تخرج الجريدة عن الخطوط التي وضعتها دوائر صنع القرار في طهران تجاه هذه المشكلة.

كذلك اتضح لنا أن اهتمام صحيفة اطلاعات الإيرانية بالقضية الكوردية تبين أهمية هذا الموضوع ان اهتمامات الصحيفة جاء متوازنا مع الدعم الايراني العسكري لكورد العراق ضد الحكومة العراقية واضعافها، فضلا عن مواكبة الصحيفة لمعظم الأحداث في المنطقة الكوردية، لذلك أصبحت الصحيفة مصدراً لتاريخ الكورد المعاصر.

وتبين لنا أن الصحيفة أظهرت بشكل واضح سياسة الحكومة العراقية في عدم رغبتها حل القضية الكوردية في العراق، وخلق مشكلات جديدة وفرض شروط معينة لتطبيق الاتفاقية ما أدى بالتالي الى نشوب الحرب بين الطرفين، وكان فشل الحكومة في حلها أحد الأسباب الرئيسية لعدم استقرار الأوضاع في البلاد لسنوات طويلة.

قائمة المصادر والمراجع

اولا. جريدة (اطلاعات)

روزنامه اطلاعات، شماره (10875)، 20 اغسطس 1962.

_____، شماره (11029)، 21 فبراير 1963.

_____، شماره (11032)، 25 فبراير 1963.

_____، شماره (11033)، 27 فبراير 1963.

_____، شماره (11035)، 2 مارس 1963.

_____، شماره (11037)، 4 مارس 1963.

_____، شماره (11039)، 6 مارس 1963.

- _____، شماره (11052)، 26 مارس 1963.
- _____، شماره (11091)، 14 مايو 1963.
- _____، شماره (11092)، 15 مايو 1963 .
- _____، شماره (11533)، 7 نوفمبر 1964.
- _____، شماره (11957)، 20 أبريل 1966.
- _____، شماره (11964)، 28 أبريل 1966.
- _____، شماره (12647)، 28 يوليو 1968.
- _____، شماره (13242)، 14 يوليو 1970.
- _____، شماره (13318)، 12 أكتوبر 1970.
- _____، شماره (13502)، 26 مايو 1971.
- _____، شماره (13694)، 9 يناير 1972.
- _____، شماره (13757)، 28 مارس 1972.
- _____، شماره (13769)، 12 أبريل 1972.
- _____، شماره (13770)، 15 أبريل 1972.
- _____، شماره (13939)، 31 أكتوبر 1972.
- _____، شماره (14072)، 13 أبريل 1973.
- _____، شماره (14188)، 26 اغسطس 1973.
- _____، شماره (14136)، 26 يونيو 1973.
- _____، شماره (14182)، 19 اغسطس 1973.
- _____، شماره (14215)، 2 سبتمبر 1973.

- _____، شماره (14270)، 2 ديسمبر 1973.
- _____، شماره (14326)، 9 فبراير 1974.
- _____، شماره (14338)، 23 فبراير 1974.
- _____، شماره (14337)، 21 فبراير 1974.
- _____، شماره (14352)، 11 مارس 1974.
- _____، شماره (14353)، 12 مارس 1974.
- _____، شماره (14354)، 13 مارس 1974.
- _____، شماره (14355)، 14 مارس 1974.
- _____، شماره (14356)، 16 مارس 1974.
- _____، شماره (14357)، 17 مارس 1974.
- _____، شماره (14362)، 25 مارس 1974.
- _____، شماره (14363)، 26 مارس 1974.
- _____، شماره (14364)، 27 مارس 1974.
- _____، شماره (14382)، 18 أبريل 1974.

ثانيا: الكتب

- اسسرد، فريد. (2007). المسألة الكردية بعد قانون ادارة الدولة العراقية. مكتبة مدبولي. القاهرة.
- البارزاني، مسعود. (2002). البارزاني والحركة التحررية الكردية. اربيل: مطبعة وزارة التربية.
- بينغيو، أفرا. (2014). كرد العراق بناء دولة داخل دولة. اربيل: دار آراس للطباعة والنشر.
- تريب، تشارلز. (2006). صفحات من تاريخ العراق المعاصر. ترجمة: زينه جابر ادريس. بيروت: الدار العربية للعلوم. بيروت.

- جاليناند، جيرارد. (2012). شعب بدون وطن الكرد وكردستان. ترجمة: عبدالسلام النقشبندى، اربيل: دار آراس للطباعة والنشر.
- جليل جليلي وآخرون. (2013). الحركة الكردية في العصر الحديث. ترجمة: عبيد حاجي، اربيل: دار آراس للطباعة والنشر.
- سلوغلت، ماريون فاروق وسلوغلت، بيتر. (2003). من الثورة الى الديكتاتورية (العراق منذ 1958). ترجمة: مالك النبراسي. بيروت: منشورات الجمل.
- السمر، عمار علي. (2012). شمال العراق 1958-1975 دراسة سياسية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- عقراوي، شكيب. (2000). سنوات المحنة في كردستان (اهم الحوادث السياسية والعسكرية في كردستان والعراق من 1958 الى 1980). اربيل: مطبعة منارة.
- علي، عبدالسلام. صفحات من نضال الشهيد صالح اليوسفي. (1992). (د، م، ط).
- فوزي، احمد. (1989). عبدالسلام محمد عارف (سيرته، محاكمه، مصرعه). بغداد: مطابع الدار العربية.
- ماكدوال، ديفيد. (2012). الكرد شعب أنكر عليه وجوده. ترجمة: عبدالسلام النقشبندى، اربيل: دار آراس للطباعة والنشر.
- محمد، شيرزاد زكريا. (٢٠٢١). الصحافة الفلسطينية والتطورات السياسية في كردستان العراق (٨ شباط - تشرين الثاني ١٩٦٣)، دهوك، مركز بشكجي للدراسات الانسانية.
- استاد يار، د. رؤوف محمود سعيد، جرايد و مطبوعات وتأثير أنها در انقلاب مشروطه ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية ، 2017، المجلد 12، العدد 3.

تركي حسن نجم، التغطية الصحفية لقضايا العنف ضد النساء الايزيديات في الصحافة العراقية اليومية بعد سقوط الموصل 2014 دراسة تحليلية ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية ، 2020، المجلد 15، العدد ملحق بالعدد 2.

within this period will result in the automatic cancellation of the research manuscript.

13. Citation and Referencing:

- A. The research must follow the American Psychological Association (APA) referencing style (7th edition), ensuring accuracy in citations and proper formatting of the reference list.
 - B. In-text citations should follow the format: (Author's last name, Year), e.g., (Al-Azzawi, 2008) or (Al-Azzawi, 2008: 214).
 - C. References to Islamic historical sources and Quranic citations should be numbered sequentially within parentheses (1), (2), (3), and so on.
 - D. The final section of the research should contain a complete list of sources and references, arranged alphabetically.
14. Researchers must cite at least two previously published studies from the University of Kirkuk Journal of Humanities Studies.
15. A plagiarism check must be conducted by the university's plagiarism detection center.
16. The researcher must pay a publication fee of 100,000 Iraqi dinars. If the research exceeds 25 pages, an additional fee of 5,000 dinars per page will be charged.
17. The editorial board conducts an initial review of the research before sending it to expert reviewers in the field. The journal is committed to informing the researcher of the final decision regarding publication. The researcher must comply with any revisions requested by the reviewers for the research to be approved for publication.
18. All research submissions and correspondence related to the journal should be sent via the journal's official website.

Publication Rules and Guidelines for the University of Kirkuk Journal of Humanities Studies

1. The electronic version of the research must be submitted via the website(/illuk:///mrik.m./tj/m/./sm.th) in Microsoft Word format, either as a .doc or .docx file.
2. The research should be typed using a computer with single-spacing between lines and should be between 8,000 to 10,000 words, with a maximum of 25 pages. The text should be formatted in Simplified Arabic font, size 14, on A4 paper for Arabic-language research. For research written in English or Turkish, it should be in Times New Roman font, size 14, on A4 paper. For Kurdish-language research, the Kurdfonts font should be used.
3. A brief academic biography of the researcher(s) must be submitted separately along with the research.
4. The full names of the researchers should be written in both Arabic and English, along with their current academic positions.
5. The author must provide a declaration confirming that the research has not been previously published and is not under consideration for publication in another journal.
6. Headings and subheadings should be used within the research to structure and divide its sections based on their importance.
7. A summary in both Arabic and English, not exceeding 250 words, must be included with the research.
8. Keywords should be written immediately after the abstract.
9. Tables and figures should be incorporated within the research text, numbered in order of appearance, and appropriately labeled.
10. Research extracted from a thesis or dissertation (Master's or Ph.D.) may be published, provided that the original thesis has not been previously published or officially approved for publication. This should be explicitly stated in the research, within the references, and in the declaration.
11. The researcher must bear the financial costs associated with the evaluation process if they choose to withdraw the research and discontinue the publication process.
12. The researcher is granted a maximum period of three months to make necessary modifications to the research if requested. Failure to comply

	And “I Loved Living” Poems		
--	----------------------------	--	--

Faculty of Arts Research

Sequence	Search title	Researcher	Page Number
1	Economic Advancements In The Kingdom Of Saudi Arabia Under The Reign Of King Fahd Bin Abdul-Aziz From (1982 To 2005)	Assist. Lect. Yaseen Rasheed Faqi	714-741
2	Al-Kamal Ibn Al-Hammam’s vision of the purpose of social solidarity in his book Fath Al-Qadeer - Chapter on Zakat – Jurisprudential study	Assist. Prof. Dr . Salih Yaseen Abdul Rahman	742-759
3	A World Without a King: Political Anarchy and the Fragmentation of Mid-World in Stephen King’s The Dark Tower Series	Assist. Lect. Taib Abdulrahman Abdullah Prof. Dr. Zanyar Faiq Saeed	760-785
4	Using Needham's model in teaching equations and its effect on achievement and developing mindful learning skills among third-grade middle school students in mathematics	Assist. Lect. Hussein Sameer Maarooof koprulu	786-811
5	Analysis of the distributional and point characteristics of the wood and aluminum industry in Kirkuk city with future expectations	Salwa Ali Fadel Assist. Prof. Dr. Mahia Mohsen Hassan	812-832

1	A Study of Ambiguity in Hemingway's "My "Old Man	Assist. Lect. Ahmed Hamad Kareem Hameed	518-537
2	Investigating the Translation of Selected Qur'anic Zeugmatic Expressions	Assist. Lect. Alaa Mjren Oleiwi Dr. Hussein Khalaf Najm	538-553

Kurdish Language Research

Sequence	Search title	Researcher	Page Number
1	The Effectiveness Of Conceptual Blending In The Semantic Interpretation Of Kurdish Idioms	Kazhal Jihabakhsh Mohammed Salam Raheem Rasheed Dara Hamid Mohammed	554-577
2	Imagery In Azad Subhi's Poetry	Dr. Hazhar Fage Sleman Hussein	578-604
3	Perception to the Senses in the Kurdish Language the Sense five Semantic Fields of the Word as a Mode	Assist. Prof. Dr. Bestoon Abubaker Ali Assist. Prof. Dr. Jwana Ahmad Hamahusen	605-632
4	Women's Problems In The Novel "The Curse Of Nawbahran" By Bakhtiar Ali	Dr. Ashti Hussein Arif	633-650
5	The Emergence Of Teaching Kurdish Alphabet And The Role Of Ibrahim Ameen Baldar In Its Development	Dr. Shadman Salar Nariman Agha	651-671

Turkish Language Research

Sequence	Search title	Researcher	Page Number
1	Iraq - An Evaluation Of Place Names In The Erbil Region From The Perspective Of Folklore	Dr. Naznaz Bahjat Tawfeq	672- 693
2	Analysis Of Kemal Beyatli's "Cemal"	Assist. Prof. Dr. Goran Salahaddin Shokor	693-713

History Research

Sequence	Search title	Researcher	Page Number
1	The Media Role Of Women In Kirkuk 1951-1979, A Historical Study	Shaima Hassan Rashid Prof. Dr. Dilshad Oumar Abdul Aziz	242-265
2	The Political Debate Between The Arab Elements And Abu Muslim Al-Khorasani	Assist. Prof. Dr. Ali Hussein Ali	266-308
3	Reverberation Of The Political Developments In Iraqi Kurdistan In The Iranian Ettela'at Newspaper (1970-1975)	Assist. Prof. Dr. Fakher Hassan Yousef	307-339
4	The Position Of The Iraqi Communist Party On The Kurdish Issue 1934-1963 A Historical And Political Study	Dr. Salar Abdul Karim Fandi	340-378
5	The Development Of The Labour Movement In Britain 1800-1852	Prof. Dr. Ahmed Abood Abdullah	379-398
6	Saladin Puts An End To The Political, Social And Economic Chaos In Egypt, The Levant And Iraq By Unifying The Islamic Front And Liberating Jerusalem	Osman Yassin Hilal Assist. Prof. Dr. Ali Sultan Abbas	399-439
7	Scholars Of The Qur'an Who Came To Medina Through The Book "Siyar A'lam Al-Nubala" By Al-Dhahabi ((D. 748 AH - 1347 AD	Shihab Ahmed Ghafel Assist. Prof. Dr. Omid Asaad Omar	437-489
8	The Political Crises Of The Abbasid Caliphate And Their Treatment During The First Abbasid Era (132-247 (AH / 749-861 AD	Hind Muhammad Saleh Youssef Prof. Dr. Juma Abdullah Yassin	490-517

English Language Research

Sequence	Search title	Researcher	Page Number
----------	--------------	------------	-------------

Index of Published Research
Educational and Psychological Sciences Research

Sequence	Search title	Researcher	Page Number
1	The Impact Of Several Media Commentary Strategies On Developing The Arabic Language With Material That Reflects The Commentary And Developing Their Abstract Thinking	Assist. Lect. Aya Hassan Hadi Al-Bayati Assist. Lect. Hisham Abdel-Rumaid Al-Mafraji	1-40

Geographic Research

Sequence	Search title	Researcher	Page Number
1	Morphometric Characteristics Of Wadi Al-Ruman Basin In The Western Plateau Of Najaf Governorate Using GIS	Dr. Hamzia Miri Kazim	41-68
2	Overlap and Temporal Integration in Geographical Studies	Assist. Lect. Asmaa Hamad Sultan Prof. Dr. Kamal Abdullah Hasan	69 - 96

Qur'anic Sciences Research

Sequence	Search title	Researcher	Page Number
1	Conflict Between The Mursal Hadith And The Musnad Hadith, The Ruling And The Effects: A Hadith Study	Dr. Ahmed Kareem Yousef	97-132
2	The Imam's Jurisprudential Colleges Are An Easy Read Within The Limits	Samira Abdullah Mahmoud Assist. Dr. Dilshad Jalal Muhammad	133-174
3	Marra Al-Hamdani And His Interpretive Views	Assist. Prof. Dr. Mahmoud Nasser Zorao	175-197
4	Guaranteeing The One Who Caused It In Islamic Jurisprudence	Assist. Prof. Dr. Bakr Abbas Ali	198-214
5	The Shining Light On The Issue Of Analogy With The Difference And Some Of Its Jurisprudential Applications	Assist. Dr. Jassim Mohammed Abdullah Ahmed Al-Mashhadani	215-241



Issued by the College of Education for
Human Sciences, Kirkuk University



Kirkuk University Journal for Humanities Studies

March 2025, Volume 20, Issue 1, Part 1

**A peer-reviewed quarterly journal from the College
of Education for Humanities, University of Kirkuk**

**A quarterly magazine issued by the
College of Education for Human Sciences
Kirkuk University**

issn 1992 - 1179

**Postal address
Iraq/ Kirkuk/ Kirkuk University
P.O. Box: 2281 and Zip Code: 52001**

